تفكيك أوربا العثمانية

(إنشاء دول البلقان القومية)

١٨٠٤ - ١٩٢٠

تأليف

تشارلز ييلافيتش - بربارا ييلافيتش

ترجمة

د. عاصم الدسوقي

تفكيك أوروبـــا العثمـــانية

هذه ترجمة كتاب :

The Establishment
Of the Balkan National
States, 1804-1920

وهو المجلد الثامن من سلسلة بعنوان :

A History of East Central Europe

إشراف

Peter F. Sugar بيتر شوجر

Donald W. Treadgold دونالد تريدجولد

(جامعة واشنطون)

الفهرس

◆

مقدمة المترجم

في عام ١٩٩٨ انتهيت من ترجمة الكتاب الخامس من سلسلة بعنوان " تاريخ شرق وسط أوربا" المعروفة اصطلاحا ببلاد البلقان وعنوانه "جنوب شرقي أوربا تحت الحكم العثماني ١٣٥٤-١٨٠٤" لمؤلفه بيتر شوجر وقد اخترت له عنوان "أوربا العثمانية" للتعبير عن المرحلة مثلما نقول "مصر العثمانية" للإشارة إلى فترة وقوع مصر تحت الحكم العثماني، وقد نشرته "دار الثقافة الجديدة" وقد رأيت مواصلة ترجمة ما يتعلق بالتاريخ الحديث لمنطقة البلقان في هذه السلسلة بعد عام ١٨٠٤ الذي يقف عنده كتاب بيتر شوجر.

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ يتناول الفترة من ثورة الصرب في ١٨٠٤ وحتى خروج العثمانيين من المنطقة بعد هزيمتهم مع النمسا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حيث فرض الحلفاء المنتصرون ما شاءوا من تسويات وعقوبات وغرامات على المنهزمين وكان أبرزها فيما يتعلق بموضوع الكتاب تخلي تركيا عن كل البلاد التي كانت ترتبط بها بعلاقة تبعية كاملة أو علاقة تبعية غير مباشرة (الحكم الذاتي)، وإقامة دول قومية جديدة في المنطقة ظهرت بأسماء يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ورومانيا وبلغاريا والمجر ..

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الزمنية التي يغطيها هذا الكتاب (١٨٠٤-١٩٢٠) تمثل فترة الصراع القومي ضد الإمبراطوريتين العثمانية والنمسوية اللتان كانتا تسيطران على كثير من شعوب البلقان. وكان الصراع ضد الدولة العثمانية على وجه الخصوص وبتأييد القوى العظمى آنذاك إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا يمثل أحد فصول المسألة الشرقية التي كان محور الصراع فيها يدور حول كيفية إخراج العثمانيين باعتبار أنهم يمثلون دولة إسلامية بالمعنى الاصطلاحي ويحكمون بلاد أوربية يعتنق أهلها المسيحية. وعلى هذا اختلط العامل القومي بالعامل الديني في الصراع وأصبح الدين يمثل الشخصية القومية لشعوب البلقان في نضالها من أجل تأكيد خصوصيتها الذاتية.

وفي هذا الخصوص تدخلت القوى العظمى لصياغة مستقبل هذه الشعوب كنوع من تأمين حدودها المتاخمة للدولة العثمانية، ثم أصبح أمر إقامة دول قومية ملكية ومحافظة في البلقان أكثر إلحاحا بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا (أكتوبر-نوفمبر ١٩١٧) وخشية دول غرب أوربا من انتشار الشيوعية بسهولة في بلاد البلقان ومن ثم كان "حق تقرير المصير" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ولسون في مبادئه الأربعة عشر (يناير ١٩١٨) على أمل أن تقوم دول البلقان الجديدة بدور المصد الأول لتيار الشيوعية

إذا ما تسرب إلى البلقان خاصة وأن روسيا هي أقرب القوى الكبرى لثقافة شعوب المنطقة.

على أن متابعة سياسات القوى الكبرى في التعامل مع قضية "تحرير" شعوب البلقان من تحت سيطرة الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى يثبت إلى حد كبير أن أهداف الغرب واحدة تجاه المسألة الشرقية وخاصة بعد الثورة الصناعية، وثابتة، ولم تتغير طوال القرن العشرين وما بعده إلا في وسائل تحقيق هذه الأهداف حسب مقتضى الحال.

ولعل هذا الكتاب يساعد القارىء العربي غير المتخصص على معرفة صفحة من تاريخ منطقة البلقان التي تشابهت ظروفها مع ظروف البلاد العربية في النضال من أجل تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية وإبراز شخصيتها القومية في القرن التاسع عشر الذي عرف بقرن القوميات. ومن ناحية أخرى يعطي لهذا القارىء فكرة عن طبيعة حكم العثمانيين لتلك البلاد الذي كان شبيها بحكمهم في البلاد العربية من حيث آلياته وأدواته في السيطرة خاصة إذا كان هذا القارىء لم يدرس إلا تاريخ الحكم العثماني في ديار العرب.

وأخيرا آمل أن تساعدني الظروف لكي أقدم للقارىء العربي الكتاب الثالث من هذه السلسلة الخاص بتطور المنطقة بين الحربين العالميتين في القريب العاجل.

العجوزة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٧

المترجم

تصـــــدير

بدأت الدراسة المنهجية لتاريخ شرق وسط أوربا بمعرفة باحثين من خــارج المنطقــة ذلك أن معظم المؤرخين من أبناء المنطقة نفسها اتجهوا إلى الكتابة عن تاريخ بلد كل منهم فقط، ولهذا لم تظهر دراسة تاريخية شاملة للمنطقة ككل بأي لغة من اللغات.

وعلى هذا تم إعداد هذه السلسلة من الدراسات لتكــون وســيلة تمــد الباحــث غيــر المتخصص في تاريخ شرق وسط أوربا، وكذا الدارس الذي يسعى لأن يكون متخصصــا بمقدمة للموضوع وبإطار عام للمعرفة من خلال ما تم نشره من كتابات. ثم تبين فيما بعــد ضرورة إعداد بحوث جديدة لكي نتمكن من عرض موضوعات معينة وفتــرات تاريخيــة معينة بقدر من التخصص والعمق لم تشملها الكتابات السائدة. وتحقيقا لهذا الغــرض قــام المشرفان علي تحرير هذه السلسلة بمناقشة الأهداف المشتركة والإجراءات المناســبة مــع مؤلفي كل موضوع على حده حتى يتحقــق قــدر معــين مــن التــوازن والتكــافؤ بــين الموضوعات المختلفة، وبحيث تكون الأحد عشر كتابا في هذه السلسلة وحــدة واحــدة لا تتجزأ وليس مجرد تجميع لكتابات متباينة.

أما مسائل التفسير ووجهات النظر لكل مؤلف فقد تركت كما هي دون تدخل من جانب المشرفين على المشروع باعتبارها مسئولية كل كاتب. وينبغي التأكيد في هــذا التصــدير على أن أي كتاب في هذه السلسلة لا يتناول بلدا معينا بمفرده ذلك أن المشروع يتعامل مع الوحدات الجغرافية أو السياسية التي كانت قائمة خلال فترة البحث، ولا يســتهدف تفســير الماضي في ضوء مشاعر وأماني النصف الثاني من القرن العشرين.

وحدود "شرق وسط أوربا" في هذه السلسلة حدود لغوية حيث تعيش الشعوب التــي لا تتكلم الجرمانية من ناحية الشرق، والشعوب التي لا تتكلم الإيطالية مــن ناحيــة الغــرب، والحدود السياسية لروسيا جهة الشرق. على أن هذه الحدود غير ملتزم بها بدقة فــي كــل كتاب من كتب السلسلة يختص بفترة زمنية معينة. ورغم أن إدخال شعوب فنلندا واســتونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا في تلك الحدود أمر مفهوم من حيث الملائمــة، إلا أننا رأينا ألا نحاول إدخالها منهجيا في بحوثنا رغم تكرار ذكرها في كتــب السلســلة، على حين تمت الكتابة بعمق عن البولنديين والتشيك والسلوفاك والمجــريين والرومــانيين واليوجوسلاف والألبان والبلغار واليونانيين.

وحتى يكون الاهتمام بأقاليم المنطقة متساويا موضوعيا وزمنيا خصصنا ثلاثــة كتــب عن المنطقة شمال خط نهري الدانوب-سافا، وثلاثة عن المنطقــة جنــوب هــذا الخــط،

وأربعة كتب عن المنطقتين معا. وأربعة من هذه الكتب عن فترات التاريخ قبل العصر الحديث، وستة عن العصر الحديث. أما الكتاب الحادي عشر فيحتوي على أطلس تاريخي وقائمة ببليوجرافية عن الموضوع كله، وكل كتاب في السلسلة مزود بمقالة ببليوجرافية خاصة بموضوعه تذكر الحد الأدنى من المراجع حتى يكون الكتاب في متناول أكبر قدر مكن من القراء.

ويود المشرفان على هذه السلسلة أن يشكرا مؤسسة فورد Ford Foundation للدعم المالي الذي قدمته من أجل هذا المشروع، ومدرسة هنري جاكسون للدراسات الدولية (معهد دراسات الشرق الأقصى وروسيا سابقا)، ومديريه الخمسة على التوالي: جورج تايلور، وجورج بيكمان، وهربرت إليسون، وكينيث بايلي Pyle، ونيقولا لاردي، إذ بفضل رعايتهم وتشجيعهم أمكن للمشروع أن يتحقق.

ولقد أخذ المشروع في انجازه وقتا أطول من الوقت الذي كان محددا له أصلا، ذلك أن اثنين من الباحثين الذين تم الاتفاق معهما قد توفيا قبل أن ينهيا بحثيهما، وبالتالي تم تكليف غيرهما. وقد تم نشر كتب السلسلة كما كتبها مؤلفوها دون تدخل من جانبنا. ونأمل أن الفائدة المرجوة منها تبرر المعاناة الطويلة التي عانيناها في تصور موضوعاتها وتنفيذها وظهورها إلى حيز الوجود، وأن تؤدي إلى إثراء المعرفة والاهتمام بالتاريخ الثري المتعدد الجوانب لبلاد شرق وسط أوربا بين الذين يقرأون الإنجليزية في كل مكان، وأن تحث على مزيد من الدراسة والبحث لمختلف مظاهر تاريخ هذه المنطقة التي ما تزال بحاجة لدراسات علمية دقيقة.

بيتر شوجر
دونالد تريدجولد

مقدمة المؤلفين

يتناول هذا الكتاب التاريخ الحديث لسبعة شعوب بلقانية وهم: الألبان والبلغار والكروات واليونانيون والرومانيون والصربيون والسلوفينيون، وكل منها له أساس تاريخي يتساوى في القدم مع أي شعب من شعوب أوربا الغربية إن لم يتفوق عليه. واليونانيون أقدم هذه الشعوب الذين يقولون بأن لديهم تاريخا طويلا متصل وتقاليد ثقافية لأكثر من أربعة آلاف عام، وبعدهم يأتي الإليريون Illyrians أسلاف الألبان الذين قدموا إلى منطقة البلقان في الألف الثاني قبل الميلاد تقريبا. وثالث هذه الشعوب الرومانيون وهم عند مؤرخيهم من نسل الداشيين Dacians والرومان القدامي الذين سيطروا على المنطقة من عام ١٠٦-٢٧١ ميلادية. وفي نهاية القرن السادس عشر تمكنت مملكة رومانية من العصور الوسطى تحت حكم مايكل الشجاع من ضم أقاليم شكل كل منها فيما بعد دولة حديثة.

أما الشعوب الأربعة الأخرى وهم السلاف فقد استقروا في البلقان بعد القرن السادس؛ والبلغار الذين اشتقوا اسمهم من جماعة من الغزاة تدعى الفينو-تارتار Fino-Tartar هزموهم في البداية ثم تم استيعابهم داخل السلافيين، وأقاموا امبراطوريتين على مرحلتين من أزهى فترات العصور الوسطى: الإمبراطورية البلغارية الأولى التي وصلت ذروتها تحت حكم شيميون Simeon من عام ٨٩٣-٩٢٧ ميلادية، والإمبراطورية الثانية تحت حكم جون آشن الثاني Asen من ١٢١٨-١٢٤١. اما الصربيون فيعود تاريخهم إلى الوراء لفترة مشابهة من العظمة والقوة بلغت قمتها خلال حكم ستيفان دوشان Dusan من ١٣٣١-١٣٥٥. وخلال العصور الوسطى مر الصربيون واليونانيون والرومانيون والبلغار وبعض الألبان بتجربة التحول إلى المسيحية من خلال بيزنطة. وهكذا وفي العصور الحديثة أصبح الجميع مثل الروس أعضاء في الكنيسة الأرثوذكسية. وعلى العكس من هؤلاء أصبح الكروات والسلوفينيون كاثوليك وظلوا مرتبطين على مدى الزمن بالغرب الأوربي.

أما الكروات فكانت لهم مملكة مستقلة في القرن التاسع انتهت تحت أقدام المجريين في عام ١١٠٢ واضطر نبلاؤهم لتوقيع ميثاق مع المجر Pacta Conventa اعترفوا بمقتضاه بأن ملك المجر هو أيضا حاكم مملكة تريونيه Triune الكرواتية وسلوفينيا ودلماشيا مع احتفاظ كل منهم بحق إدارة بلادهم بمعرفتهم. وكان للسلوفينيين أيضا خلال القرن السابع ولفترة قصيرة دولة مستقلة سرعان ما سقطت تحت حكم الجرمان. وفي القرنين ١٣-١٤ كان للألبان أيضا إمارة مستقلة أو شبه مستقلة على فترات مختلفة.

وعلى عكس دول أوربا الغربية خلال العصور الوسطى تعرض تاريخ البلقان المتواصل في التطور والتنمية إلى الانقطاع بسبب الخضوع لحكم خارجي، وكان الغزو العثماني هو أكبر حدث شكل مستقبل حياة كل شعوب البلقان. وفي هذا الإطار هناك تاريخان لهما مغزاهما بصفة خاصة أولهما معركة كوسوفو في ١٣٨٩ التي انهزم فيها جيش صربي يساعده محاربون من البوسنة والكروات والبلغار والألبان أمام القوات العثمانية. والتاريخ الثاني سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ في يد العثمانيين الذي أنهى ألف سنة هي كل عمر إمبراطورية بيزنطة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى القرن التاسع عشر عاشت شعوب البلقان تحت حكم أجنبي. ولكن ينبغي التأكيد على أن هذا التاريخ الطويل من الخضوع الذي استغرق حوالي خمسة قرون أعاق إلى حد ما اندماج شعوب البلقان فيما بينها، لكنه لم يؤد أبدا إلى إبادة الوعي القومي، لأن الحكومة العثمانية لم تعمل على استيعاب الشعوب المسيحية في الثقافة التركية (أي تتريكهم) أو القضاء عليهم. ولهذا وعلى الرغم من زوال ممالك البلقان، إلا أن الشخصية القومية ظلت قائمة من خلال الكنيسة واللغة والثقافة الشعبية، وبالتالي لم ينمحي الماضي من الذاكرة. وكما سوف نرى كانت الخطوة الأولى في الإحياء القومي لكل شعب من شعوب البلقان العمل على إحياء أمجاد التاريخ القديم أو تاريخ العصور الوسطى لتلك الشعوب بجهود الكتاب والمؤرخين.

ولقد حاولنا في هذا الكتاب التمسك بفكرة محرر السلسلة التي أوردها في التصدير من حيث تقديم مدخل للموضوع "للباحث غير المتخصص في تاريخ وسط أوربا، وللطالب الذي يسعى للتخصص في تاريخ تلك المنطقة". وطبقا لمنهج هذه السلسلة من الدراسات فقد قللنا من الهوامش والإحالات المرجعية إلى أقصى حد ممكن خاصة وأن المراجع التي ناقشناها في البيليوجرافيا في نهاية الكتاب مطبوعة باللغة الإنجليزية رغم أننا اعتمدنا بشكل أساسي على مراجع غير إنجليزية اللغة، ولسوف يتضمن المجلد الأخير من هذه السلسلة أطلس تاريخي وقائمة الكتب والمراجع الكاملة الخاصة بتاريخ تلك المنطقة على مدى العصور.

أما نطق الأسماء والمواقع الجغرافية في هذه الدراسة فقد واجهت مشكلات معينة بسبب تنوع اللغات واختلاف أشكالها وبنيتها في القرن التاسع عشر عن الوقت الحاضر. ولم يكن ممكنا التوافق التام بين زمنين ولكننا اعتمدنا النطق الحديث إلا إذا كان بعض الأسماء والأماكن معروفة أكثر بنطق آخر. فمثلا استخدمنا اسم القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية العثمانية وليس استانبول لأنها كانت مستخدمة بين أهالي المنطقة خلال القرن التاسع عشر. وبشكل عام استخدمنا نظام مكتبة الكونجرس الأمريكية في نقل الأسماء البلغارية واليونانية والصربية إلى اللغة الإنجليزية مع بعض التعديل. أما الأسماء الألبانية والرومانية والتركية فقد كتبناها وفقا لشكلها القومي ما لم تكن معروفة بشكل أفضل في الإنجليزية عن أي نطق آخر. وفي وقت ما كانت هناك أسماء مختلفة لأسماء معينة مثل بيتولا Bitola بدلا من دورازو Durazzo، والتي تعني ولاية موناستير. كما قمنا بنجلزة الاسم الأول عادة ولكن ليس بشكل دائم، ونحن نعترف بأن البعض قد لا يتفق معنا في هذ الرأي الذي انتهينا إليه في نطق الأسماء لكننا حاولنا استخدام الأشكال المفهومة فعلا لقراء الإنجليزية والأكثر شيوعا في الاستعمال.

ونحن مدينون بشكل كبير لأصدقائنا ولزملائنا الذين رضوا عن طيب خاطر قراءة مخطوطة هذا الكتاب قبل طبعه، ونشعر بالفضل الكبير لتعليقاتهم وانتقاداتهم لبعض الأفكار المعقدة والتي هي محل جدل كبير بين الباحثين. ولقد قرأ المخطوطة كلها أو قسما كبيرا منها كل من الأساتذة: كيث هيتشنز Keith Hitchins بجامعة اللينوي، وجون لامب Lampe بجامعة ماريلاند، وجون بتروبولوس Petropulos بكلية أمهرست Amherst، وماريني بونديف Pundeff بجامعة ولاية كاليفورنيا في نورثريدج Northridge، وترايان ستويانوفيتش Traian Stoianovich بجامعة روتجرز، ووين فوكينيتش Wayn S.Vucinich بجامعة ستانفورد، والاستاذ رودريك دافيسون بجامعة جورج واشنطن، والأستاذ ستانفورد شو بجامعة كاليفورنيا-لوس آنجلوس الذي قرأ الأجزاء الخاصة بالإمبراطورية العثمانية، والأستاذ ستافرو سكيندي Stvro Skendi بجامعة كولومبيا الذي علق على الفصل الخاص بألبانيا، والاستاذان ويليز بارنستون Willis Barnstone ، وأنتيه كاديتش Ante Kadic بجامعة آنديانا اللذان قدما مساعدة لها أهميتها في الفصل الخاص بالثقافة.

كما نود أن نعرب عن مشاعر تقديرنا للأستاذ مايكل بتروفيتش Petrovich بجامعة ويسكونسن لسماحه لنا بالاطلاع على مخطوطة دراسته الرائعة "تاريخ الصرب الحديث ١٨٠٤-١٩١٨" A History of Modern Serbia 1804-1918, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1976 قبل أن تنشر في مجلدين. كما نقدر بالغ التقدير

الاقتراحات القيمة التي قدمها كل من الاستاذين بيتر شوجر Sugar، ودونالــد تريدجولــد Treadgold محررا هذه السلسلة. كما نرغب في تقديم الشكر لزميلينا نورمــان باونــدز Pounds الذي أعد الخرائط للطبع، وجون هوللينجزورث Hollingsworth الذي جهزها له، ونانسي فيل Weil التي أعدت فهرس الأعلام.

وأخيرا قرأ ولدينا مارك وبيتر بيلافيتش المخطوطة كاملة وقدما إسهامات مهمة.

تشارلز بيلافيتش
باربرا بيلافيتش

البلقان العثمانـــــــي

الأحوال العامة :

في مطلع القرن التاسع عشر كان الجانب الأكبر من أراضي البلقان يشكل جزءً مـــن الإمبراطورية العثمانية التي امتدت إلى بلاد كثيرة في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكانت تلـــك الإمبراطورية بهذه التوسعات تحتل موقعا استراتيجيا جعل مصيرها أمرا حيويا يشغل بـــال كل القوى الكبرى. والحال كذلك كانت الحكومة العثمانية تسيطر علـــى شـــعوب مســـيحية تعيش في شبه جزيرة البلقان بلغ عددها حوالي تسعة ملايين نسمة في بلاد بلغت مســـاحتها حوالي ٢٣٨٠٠٠ ميلا مربعا، وخضعت لنظام فريد في نوعه يتعامل معها حسب المعتقـــد الديني.

كانت منطقة البلقان تنقسم إلى خمسة أقاليم هي روميليا، والبوسنة، وسيلستريا، والجزر (أي البلوبونيز واليونان)، وكريت، ثم أصبحت تسعة أقسام فرعية: روميليـــا، والبوســـنة، وبلجراد، وسكودر (سكوتاري)، ويانينا، والجبل الأسود، والمـــورة (البلوبـــونيز)، وكانـــديا (كريت)، والأرخبيل. ثم ألحقت بالإمبراطورية مناطق معينـــة تمتعـــت بحكـــم ذاتـــي ذي صلاحيات واسعة مثل ولاشيا ومولدافيا (تعرف بإمارتي الدانوب أو الأقـــاليم الرومانيـــة) وبعض الجزر اليونانية. ولقد شهدت مناطق الحكم الذاتي تلك تغيرات كثيـــرة فـــي القـــرن التاسع عشر فقد امتلأ كل قسم منها بالموظفين العثمانيين الذين كانت تعينهم الآســـتانة مـــن لدنها، وكل رئيس إدارة في كل قسم يعاونه ديوان يضـــم مســـاعدين ومـــوظفين رســـميين آخرون بما فيهم القضاة، وجامعو الضرائب، والشرطة، وضباط الجيش. وكانـــت مهمـــتهم الأساسية تتلخص في الدفاع عن الإمبراطورية، وجمع الضرائب، وحفـــظ النظـــام العـــام، ورعاية أحوال المسلمين. وكان بكل مدينة ومركز وقرية موظفون من هذا النوع.

ورغم أن الإدارة العثمانية كانت تمارس نفوذا مباشرا بدرجـــة كبيـــرة علـــى شـــعوب البلقان، إلا أن الجاليات المسيحية كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الـــذاتي مـــن خـــلال الكنيسة والحكومة المحلية التي اعترف بها العثمـــانيون الغـــزاة. ولمـــا كـــان العثمـــانيون يعتبرون أنفسهم مسلمون في المقام الأول فقد كانوا يفضلون تنظـــيم إمبراطـــوريتهم علـــى أساس المعتقد الديني لرعاياهم. وعلى هذا أقاموا أربع وحدات إدارية كبرى عرفـــت باســـم "الملل" لكل من الأرثوذكس، والأرمن الجريجوريون، والروم الكاثوليـــك، واليهـــود. كمـــا كانت هناك ملة للمسلمين، وتنظيم للبروتستنت تم الاعتراف به في منتصف القرن التاســـع

عشر. ورغم أن هناك معتقدات دينية أخرى تسامح معهـا العثمـانيون، إلا أن المسـيحية واليهودية بصفة خاصة كانتا سواء عند العثمانيين بكل المعاني. غير أنه كـان بامكـان أي فرد من الرعايا أن يلحق بركب الإدارة والحكم، أو يتولى أعلـى الوظـائف الإداريـة أو العسكرية متى كان مسلما. ورغم أنه لم تبذل جهود حقيقية من قبـل العثمـانيين لتحويـل شعوب البلقان إلى الإسلام أو تحويلهم عن عقائدهم، إلا أن الإسلام انتشر في مناطق معينة وخاصة في البوسنة والهرسك وكريت وألبانيا وأجزاء من مرتفعات رودوبيه Rhodope، ومن هنا تمتع سكان تلك المناطق بالمميزات التي حفظتها لهم عقيدتهم.

وعلى هذا بقي معظم سكان البلقان مرتبطين بكنيستهم وبالتالي أصبحوا منتمـين إلـى طائفة "ملة" الأرثوذكس، ووقعوا قضائيا تحت ولاية بطريرك الأستانة الذي اعتبر موظفـا لدى الحكومة العثمانية. وكان البطريرك وإدارته ينوبون عن الأرثوذكس في التعامـل مـع السلطات الإسلامية ويتكلمون باسمهم. وفي الوقت نفسه لهم ولاية شرعية (قانونية) علـى كل ما يخصهم من الأمور القانونية والأخلاقية. وقد تمثل التأثير الرئيسي العام لنظام الملـل في المحافظة على التقسيمات القومية التي كانـت قائمـة قبـل الغـزو العثمـاني وعلـى الخصوصيات المحلية. وخلال أغلب فترات العصر العثماني تم تقسيم الإدارة العليـا فـي الكنيسة على أساس القوميات. فاليونانيون مثلا كانوا أكثر انتشارا في الآستانة حيـث كـان البطريرك يمثل أعلى مرتبة رسمية إكليروسية في العالم الأرثوذوكسي علـى حـين كـان الصرب يتوجهون لبطريركيتهم في بيش Pec ، والبلغار لأسقفيتهم فـي أوهريـد Ohrid وهم من الأرثوذكس. ورغم هذا الانفصال استطاعت الكنيسة الأرثوذوكسـية أن تصـون بشكل عام روح الوحدة المسيحية ضد الإسلام. وقد علمهم الإيمان أنهـم فقـدوا حـريتهم بسبب خطاياهم ولكن يوم الخلاص قد يأتي عندما تنتصر كنيستهم.

وبالإضافة إلى "نظام الملة" كان لمسيحيي البلقان كثيرا من السـيطرة علـى شـؤونهم الخاصة على المستوى المحلي. ورغم تنوع الأحوال بشكل واسع في أنحاء البلقـان، إلا أن الفلاحين تمتعوا بدرجة من الخصوصية الذاتية تحت حكم نبلائهم الذين كانوا يعرفون باسم "الكوذراباشي" في اليونان ، وباسـم "الاستارشـينا" Staresina فـي الصـرب ، وباسـم "الشوربجية" في بلغاريا. وهؤلاء الرجال (النبلاء) كانوا إما ينتخبون أو يعينون مـن بـين أعضاء الجالية الأكثر ثروة وقدرة على القيادة والذين كونوا ثروتهم من الزراعة والتجـارة أو جمع الخراج. وعلى وجه الإجمال كانوا ينوبون عن قراهم أمام الإدارة الإسـلامية فـي الإقليم ، وكانوا مسئولون أمامها عن جمع الضرائب والمحافظة على القانون والنظام. كمـا كانوا شأن رجال الكنيسة جزء من الحياة السياسية العثمانية. كما يلاحظ أن بعض المناطق مثل البلوبونيز تمتعت بقدر ملحوظ من الحكم الذاتي، والبعض الآخر مثـل بـلاد البلغـار كانت تشعر بثقل الحكم العثماني بدرجة أقوى.

ومع تلك السلطات السياسية المنفصلة كان المسيحيون يخضعون لثلاثة أنظمة قانونية في مقدمتها الشريعة الإسلامية التي تطبق على كل المسلمين وعلى الأمور التي يشترك فيها مسيحيون ومسلمون. والنظام الثاني تمثل في القانون الكنسي للملة الذي ينظم على وجه الخصوص المسائل التي تتعلق بالأسرة مثل الزواج والأخلاق العامة. والنظام الثالث يتمثل في الأعراف المحلية التي تسود في بعض التجمعات وكان هذا يعني أن المصالح الدنيوية للناس كانت تفرض نفسها على تعاليم الكنيسة وتتقدم عليها.

ولقد مكنت ظروف حياة التجمعات المحلية القائمة في البلقان الأهالي من المحافظة على التقسيمات القومية فيما بينهم على الأقل بشكل كامن. فمن ناحية أدى نجاح العثمانيين في القضاء على دويلات البلقان التي كانت قائمة وعلى طبقاتها الحاكمة إلى أن المسيحي أصبح يميل في تعريف نفسه بأسرته وبقريته وبكنيسته ويعطي لهم ولاءه في المقام الأول. ومن ناحية أخرى لم تحاول الدولة العثمانية من جانبها أن تقضي على العناصر الكثيرة والمتنوعة في البلقان أو تعمل على توحيدها بل تركتها كما هي ربما طلبا للتوازن. كما لم تبذل الدولة أية محاولات قبل القرن التاسع عشر لوضع أسس قانونية أو سياسية أو ثقافية لمواطنة عثمانية عامة تشمل كل تلك العناصر المتنوعة التي تحكمها، بل على العكس تم تقوية الخصوصيات المحلية والقومية بقدر متزايد، ففي بعض الأماكن والقرى عاش المسلمون والصرب والبلغار واليونانيون جنبا إلى جنب قرونا طويلة دون أن تختلط ثقافاتهم وشخصياتهم أو تمتزج إلا قليلا في بعض الأحيان. وفي المدن كانت كل مجموعة سكانية تعيش في الحي الخاص بها أي "الحارة". وعلى هذا فعندما حاولت الحكومة العثمانية في القرن التاسع عشر تطبيق مبادىء نظام الدولة الحديثة كما هو في أوربا فشلت المحاولة لأن الإمبراطورية العثمانية وعلى مدى أربعة قرون خلت كانت قد نظمت على أسس مختلفة تماما عن الأسس الأوربية.

وعلى الرغم من ميل شعوب البلقان أنفسهم إلى أن يعيش كل منهم على حده ليحتفظ بخصوصياته فمن المؤكد أن القسم الأكبر منهم كان يعيش بين امتيازات الأقلية المسلمة والأغلبية المسيحية الأرثوذكسية. وعندما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التدهور والاحتضار كان المسلمون شأن المسيحيين يقاسون غالبا من فساد الحكم ولو أن المسلمين كانوا يتمتعون ببعض الميزات الأساسية في المحاكم مثلا وبضرائب أقل وبمكانة متفوقة معترف بها، بينما كان المسيحيون في غاية القلق على وضعهم المختلف عن المسلمين. ومع ذلك يصعب تعميم الأحكام نظرا لاختلاف الأوضاع اختلافا كبيرا بين منطقة وأخرى في البلقان .. فالمسيحيون كانوا يلاحظون –وهو أمر مفترض– وجود بعض المحرمات عليهم أو الممنوعات التي جرحت كبريائهم الشخصي وأضرت بمصالحهم المادية ، فمثلا

لم يكن الواحد منهم يستطيع من ناحية المبدأ أن يحمل سلاحا أو يرتدي ملابس ملفتة للنظر أو غالية الثمن أو خضراء اللون وهو اللون الذي له قداسته أو حرمته عند المسلمين. وكان على المسيحي أن يترجل عن صهوة جواده إذا ما مر به مسلم، ولا ينبغي أن تكون منازل المسيحيين أكثر فخامة من منازل جيرانهم المسلمين أو تعلوها، ولا ينبغي أن تعلق الكنائس أجراسا أو أن تزود بالقباب، ولا ينبغي أن تبنى كنائس جديدة ولكن يمكن إصلاح القديم منها. ورغم حقيقة أن كثيرا من هذه الإجراءات لم تعد تفرض بحلول القرن التاسع عشر، إلا أن المسيحيين ظلوا في وضع أدنى بشكل واضح ومعترف به وربما كان هذا الملمح من حكم العثمانيين أكثر ما كان يضايق رعاياهم المسيحيين، كما كان سببا لامتعاضهم واستيائهم دوما.

ويضاف إلى هذا أن الضرائب التي كان على الفلاح المسيحي في البلقان أن يدفعها جعلته يندب حظه. ومما زاد من صعوبات الحياة أن الإمبراطورية بحلول القرن التاسع عشر لم تكن منتعشة اقتصاديا ولم تكن تتوفر فيها الشروط الصحية اللازمة للتنمية. ورغم أن المسيحي لم يكن مطلوبا للتجنيد بل لم يكن مسموحا له بذلك، إلا أنه كان عليه أن يدفع ضرائب لإعانة القوات العسكرية والضرائب الأخرى التي يتطلبها تسيير دفة أمور الدولة. وعلى هذا كان على الفلاح المسيحي أن يدفع ضرائب على ما تنتجه أرضه، وما يصنعه في منزله، وعلى ممتلكاته الخاصة، فضلا عن ضريبة رأس مقابل إعفائه من الخدمة العسكرية المفروضة على المسلم، وهذا يعني أن تلك الضريبة الرئيسية لم تكن تفرض على المسلمين. كما كان المسيحي شأن جميع رعايا الإمبراطورية يخضع لواجبات أخرى إضافية يتعين عليه القيام بها مثل العمل في شق الطرق والأشغال العامة، وتوفير ما يطلب منه من جياد وثيران وعربات، وبطبيعة الحال لم يكن سعيدا بتلك الأعباء التي كانت تزداد وقت الحرب. فإذا ما وضعنا في الاعتبار الضرائب الأخرى التي كان على الفلاح أن يدفعها عينا أو عملا (سخرة) مقابل انتفاعه بالأرض التي يفلحها أدركنا ثقل مشكلة الضرائب بالنسبة له.

وكانت الطرق المتبعة في تحصيل الضرائب سيئة تزيد من عبء دفعها، وهي مشكلة كان الفلاح المسلم يواجهها أيضا بطبيعة الحال. وكانت الحكومة تحصل الضرائب بواسطة الملتزمين الذي يأخذ الواحد منهم حق جمعها من خلال مزاد يجرى سنويا لهذا الغرض. ولم يكن هذا الموظف الرسمي (الملتزم) الذي قد يكون مسيحيا أو مسلما يعنيه في كثير أو قليل مصلحة الفلاح أو حتى مصلحة الحكومة بقدر ما كان يعنيه في المقام الأول الحصول على أعلى الأرباح من عمله. وكان من شأن هذا العمل أن يحقق لصاحبه ثروة ضخمة لكن نتائجه على الفلاح كانت وخيمة. على أن عبء الضرائب غير المحتمل فضلا عما

كان على الفلاح أن يدفعه مقابل انتفاعه بالأرض كما سبقت الإشارة كان أحد الأسباب الرئيسية لثورة الفلاح في الإمبراطورية. ورغم أن كلا من المسلم والمسيحي كان يقاسي من فساد النظام المالي للإمبراطورية وظلمه وعدم عدالته، إلا أن المسيحي كان يتحمل العبء الأكبر من الضرائب فضلا عن ضآلة فرصته في الدفاع عن حقوقه في مواجهة الشرطة أو في ساحة المحاكم.

ومن الطريف أن نذكر أنه رغم سوء الظروف الشخصية والمالية التي كان المسيحيون يعملون في ظلها، إلا أنهم كانوا أكثر صحة من المسلمين بشكل عام. ففي نهاية القرن الثامن عشر دخل المسلمون في حالة من التدهور النسبي اقتصاديا وأخلاقيا، وهناك عدة تفسيرات وشروح لهذا التطور في مقدمتها أن قصر الخدمة العسكرية على المسلمين فقط أسهم في ضعفهم على مدى الزمن، كما أن تركزهم في المدن جعلهم أكثر تأثرا بالتدمير والخراب الذي تحدثه الأوبئة والطواعين، كما أن العادات التركية وخاصة فيما يتعلق بتعدد الزوجات لعبت دورا في هذا. والحق أن عوامل ذلك التدهور والانحلال كانت قد تبلورت في القرن الثامن عشر وبدا مظهرها في التغير الديموجرافي في مدن البلقان حيث كان المسيحيون أكثر عددا بالنسبة لسائر السكان.

أما فيما يتعلق بحياة المسيحي البلقاني العادي تحت الحكم العثماني فمن الصعب تعميم الأحكام بشأنها وذلك نظرا لاختلاف الظروف وتنوعها من مكان لآخر في البلقان. ولكن يمكن القول أن أغلبية المسيحيين كانوا من الفلاحين الذين ينتجون المواد الغذائية، ويتحملون الجانب الأكبر من تمويل خزينة ضرائب الإمبراطورية، وتعتمد الأوضاع التي يعيش في ظلها أي منهم بشكل كبير على المكان الذي يعيش فيه من حيث مدى قربه أو بعده من أدوات الحكم المسئولة عن الرقابة. ولتوضيح ذلك ففي الأماكن البعيدة نسبيا وخاصة في المناطق الجبلية الأقل جاذبية للإقامة فقد يتمتع الفرد بوضع مستقل نسبيا سواء كان راعيا للغنم أو فلاحا يزرع أرضه الخاصة. وعلى النقيض من ذلك وحيث تكون الأرض أكثر خصوبة كما هو الحال في وادي مارتيزا Maritsa وتساليا والبوسنة، فإن الفلاح كان يزرع الأرض بنظام المشاركة سواء كان صاحبها مسلم أو مسيحي. أما في مولدافيا وولاشيا فإن ملكية الأرض كانت تقتصر على المسيحيين الأرثوذكس، وقد يملك الفلاح حسب مقتضى الحال منزله وحديقته ولكن كان عليه أن يتنازل عن نسبة ١٠% – ٥٠% من محصول الأرض التي يزرعها. وكان يخضع أيضا لالتزامات لا حصر لها، عينية أو سخرة للإقطاعي سيد الأرض تضاف بطبيعة الحال إلى الضرائب المفروضة عليه من قبل الحكومة العثمانية.

والحقيقة أن أساليب الزراعة في البلقان العثماني كانت بدائية للغاية فبينما كانت أوربا الغربية قد تخلت عن أوضاع العصور الوسطى قبل ذلك بمدة طويلة كان الفلاح البلقاني ما يزال يعتمد على نظام الدورة الزراعية الثلاثية، وعلى المحراث الخشبي الذي يجره ثور أو بقرة، وأرضه قد تتكون من قطع صغيرة المساحة متناثرة هنا وهناك على مساحة عريضة وبعيدة عن قريته، ويزرع محاصيل تقليدية مثل القمح والذرة والشعير والذرة العويجة والشيلم. وخلال القرن الثامن عشر بدأ يهتم أكثر بزراعة القمح والقطن باعتبار أنهما من المحاصيل النقدية (محاصيل السوق)، كما كان يربي الخيول والماشية والغنم والخنازير.

كان فلاح البلقان ينتج ما يحتاجه للاستهلاك، ولتوريد ما يطلبه أصحاب الأرض، وما تطلبه الحكومة أيضا عينا نظرا لقلة أهمية النقود في التعامل آنذاك. كما كان يصنع في بيته احتياجات أهل بيته من الملابس وكذا أدوات الزراعة اللازمة ويخزن بعض أنواع الطعام القابلة للتخزين. ويعيش في منزل بسيط للغاية من الطين والحجر والخشب أو من القرميد (الطوب)، ويتكون من غرفتين، والأثاث غاية في البساطة وعبارة عن مائدة صغيرة لتناول الطعام (تشبه الطبلية في مصر–المترجم) وحولها مقاعد منخفضة دون مسند (تشبه كرسي مطبخ أو كرسي حمام في مصر–المترجم)، ومصطبة عليها بطاطين لزوم النوم، وموقد نار (يشبه الكانون في مصر–المترجم) في الغرفة الرئيسية لإعداد الطعام في أوعية من الصلصال وأطباق من الخشب. أما إذا كان صاحب المنزل غنيا ويعيش في قرية أهلها أغنياء فإن أثاث منزله يكون متكاملا إلى حد ما حيث تفرش الأرض بالفراء أو بالسجاد الفاخر المزركش، والمخدات تكون مطرزة، ويزدان بالبشاكير والستائر التي تضفي عليه بهجة. وفي كل الأحوال فإن ملابس أسرة الفلاح تتوقف على مدى ثروة الإقليم ورخائه وعلى ظروف الأسرة نفسها حيث تتراوح بين أبسط مظهر يكاد يفي بالغرض إلى أفخم الملابس الشعبية وأجملها.

كانت معظم منازل الفلاحين ملتصقة بعضها ببعض في شكل عنقودي تكون قرى صغيرة وكفور تحيط بها الحقول التي يزرعها الأهالي. وفي هذا الإطار كان الفلاح يخضع لنموذج من التقاليد شديد المحافظة فضلا عن الكنيسة التي تمثل مركزا للمجتمع السكاني. ومع هذا كان من الطبيعي أن توجد فروق اجتماعية محددة في هذا المجتمع الزراعي الشامل فالفلاح الذي يحوز أرضا جيدة كان على ثراء مفرط ، والذي يزرع أرضه بنظام المشاركة على المحصول أو استخدام عمالة مؤجرة يكون دخله أقل. أما في المدن فكان لكل طائفة مقرا معينا يجتمعون فيه ويديرون شؤونهم من خلاله مثل طائفة القساوسة والتجار والحرفيين والمدرسين بل والنبلاء. ويلاحظ أن القساوسة والنبلاء وهم

قيادة المجتمع ارتضت تلك الأوضاع تحت الحكم العثماني التي اعتادت أن تعيش في ظلها على مدى قرون ومن ثم نراها تقاوم التغيير حفاظا على وضعها المتميز بين الأهالي وخاصة الكنيسة التي لم تكن ترحب بالحركات التي تدعو للثورة وتعد الأهالي بتحويل مجتمع البلقان إلى النمط الغربي والأسلوب العلماني.

ورغم الفقر المدقع والتخلف الواضح للبلقان تحت الحكم العثماني إلا أن الحياة لم تكن قاتمة أو رتيبة ومملولة، فالكنيسة كانت تقدم وجهة نظر أساسية للحياة امتزجت ببعض الخرافات والتقاليد الشعبية التي شرحت وفسرت مكانة كل إنسان في دنيا الحياة العريضة. ولقد تولت هذه المؤسسة رعاية سلسلة طويلة من الأعياد الدينية كسرت رتابة الحياة الريفية ، كما أن كل جماعة من الجماعات كانت لها قصصها الشعبية المتواترة، وأغانيها التي ترددها في المناسبات على إيقاع الرقصات المشتركة، وكانت الرابطة العائلية بين الفلاحين تعطي الأمان لأفرادها في وقت الخطر ومنها يستمد الفرد وضعه داخل الجماعة.

وإذا كانت قرى البلقان معروفة بأنها مجتمعات فلاحية وريفية بدائية فإن المدن كانت مقرا للسلطات الإدارية والعسكرية ومراكز تجارية وحرفية. وكانت المدن الكبيرة تقع على الطرق الرئيسية المؤدية إلى أوربا حيث توفر ما تحتاجه الحرب والتجارة حسب مقتضى الحال وأهمها ما يقع على طريق استانبول-ادريانوبل-بلوفديف Plovdiv -صوفيا-نيش-بلجراد. كما كانت موانيء فارنا وتسالونيكا على البحر، وفيدين Vidin وروزيه Ruse على النهر تمثل أهمية موازية لأهمية تلك المدن، كما كانت بعض المدن مثل سراييفو وساموكوف Samokov مراكز إدارية كبرى.

ويلاحظ أن المنشآت العامة العثمانية كانت من الحجر عادة وتعطي المظهر العام النمطي للمدن البلقانية مثل المساجد بمآذنها والخانات والنافورات والحمامات والأسواق المسقوفة، وكذلك القناطر والمقابر والقلاع. وعلى العكس كانت المباني المسيحية بسيطة ومتواضعة بالضرورة إذ فرضت قيود عثمانية على الشكل المعماري للكنيسة وكذا بيوت المسيحيين. ولكن في بعض المدن مثل بلوفديف وتسالونيكا كان بمقدور التجار الأثرياء خلال القرن التاسع عشر أن يشيدوا منازل رائعة ويمكن ملاحظتها بسهول لندرتها.

ولما كانت المدن الرئيسية مراكز إدارية وعسكرية عثمانية فقد اكتظت بعدد كبير من المسلمين والأتراك. وكما هو حال قرى الريف كانت كل مدينة تنقسم إلى محلات (أحياء) على أسس دينية وقومية، وكل حرفة تنظمها طائفة. وهذه الطوائف التي كونها الحرفيون والتجار لعبت دورا رئيسيا في حياة المدن. وكانت مهمة طوائف الحرف التي قد تكون من المسلمين فقط أو من المسيحيين أو من الاثنين معا مراقبة جودة الأصناف والتحكم في كمية الإنتاج وسعر كل صنف. كما يلاحظ ارتباط بعض المهن أو الحرف تقليديا بعناصر معينة قومية أو دينية فمثلا اختص المسلمون بالحرف المعدنية والجلدية.

وبالإضافة إلى التفريق بين المسلمين والمسيحيين في مدن وقرى البلقان نمت تقسيمات مماثلة بين الأهالي المسيحيين أنفسهم. ففي إطار النظام العثماني وفدت مجموعات مسيحية معينة أصبح لها وضعا ممتازا بين الشرائح الحاكمة ومنهم اليونانيون الذين كانوا مع نهاية القرن الثامن عشر يتمتعون بأفضل مكانة بين شعوب البلقان. ففي بلاد اليونان كانت الطوائف المحلية تدير شؤونها الخاصة رغم حروب الفترة وكان للخارجين على القانون شأنا فضلا عن القوة والثروة التي كان يتمتع بها التجار اليونانيون والموظفون. ولأن منصب البطريركية الأرثوذكسية في استانبول كان بيد اليونانيين أساسا، فكان باستطاعة ذوي النفوذ من اليونانيين أن يتفوقوا في المجالات الثقافية والدينية في البلقان خاصة وأن الكنيسة كما سبقت الإشارة كانت تمثل السلطة الحكومية الرئيسية على المسيحيين تحت الحكم العثماني. والأكثر أهمية التعاون الذي حدث بين البطريرك والباب العالي* في موضوع إلغاء الأبروشية الصربية في بيش Pec عام ١٧٦٦، والأسقفية البلغارية في أوهريد في العام التالي. وعلى هذا أصبحت الوحدات الكنسية الصربية والبلغارية تحت سيطرة وإشراف بطريرك استانبول وموظفيه اليونانيين. ومع نهاية القرن الثامن عشر كان البطريرك يرعى شؤون حوالي ثمانية مليون مسيحيا يمثلون ربع سكان الإمبراطورية آنذاك.

وكان من الطبيعي أن يقاوم السلافيون والرومانيون هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على ذلك النحو فقد رأوا في السيطرة اليونانية علامة قهر وخنق لحقوقهم القومية. وكان تحقيق حلم التحرير القومي بالنسبة لكثيرين منهم يعني التخلص من هيمنة الكنيسة اليونانية ومن سيطرة الإمبراطورية العثمانية. وأكثر من هذا كانت الوظائف الكنسية وكذا وظائف الأبروشية تحت الهيمنة اليونانية والعثمانية تزداد فسادا فقد كانت الوظائف العليا منها شأن وظائف الحكومة العثمانية تباع لأنها كانت تضفي ثروة عظيمة على من يتولونها. وعلى الرغم من أن رجل الكنيسة كان يمثل المسيحيين المقهورين إلا أنه كانت له مصلحة في المحافظة على الحالة القائمة وهنا كانت تكمن المفارقة.

والحقيقة أن اليونانيين لم يكونوا يهيمنون على الكنيسة الأرثوذكسية فقط بل لقد كانوا بحلول القرن الثامن عشر يقومون بنشاط ملحوظ في الإدارة العثمانية، فقد كانوا أفضل المسيحيين تعليما، وكانت براعتهم في اللغات وهي موهبة محل تقدير المسئولين العثمانيين منحتهم ميزات خاصة، وبفضل قدراتهم وطموحهم كان بامكانهم تولي مراكز مهمة في أنحاء الإمبراطورية. وعلى هذا وبحلول القرن التاسع عشر كان اليونانيون يحتكرون ثلاثة وظائف عليا في الإدارة العثمانية وهي : الترجمان الأول، وترجمان الأسطول، وخوسبدارية إماراتي الدانوب (مدير إقليم). وكانت تلك الوظائف تدار بقدر كبير من

الفساد وبعضها مثل الخوسبدارية كانت تستخدم وسيلة للهيمنة اليونانية سياسيا وثقافيا. وقد عرف هؤلاء اليونانيون الذين تولوا وظائف في الإدارة العثمانية باسم "الفناريون" نسبة إلى "حي الفنار" باستانبول الذي كانت تعيش فيه عائلات كثيرة مهم.

وبالإضافة إلى تلك الوظائف الثلاثة كان اليونانيون ومعهم اليهود والأرمن يتولون الوظائف التجارية الرئيسية في الإمبراطورية. ولأن التجار كانت لديهم فرصة السفر والتعلم تعليما عاليا فقد وقع عليهم عبء قيادة الحركة القومية اليونانية. وقد استطاعوا بفضل نشاطهم الديني والسياسي والاقتصادي أن يعقدوا علاقات حميمة مع روسيا بل لقد عمل كثير منهم في خدمة دولة الروس، وأكثر من هذا أنهم حصلوا على حق الإبحار تحت العلم الروسي بمقتضى معاهدة كوتشك قينارجي ١٧٧٤.

ويلي اليونانيين في المكانة الرومانيون في إمارتي ولاشيا ومولدافيا حيث تمتعوا بوضع خاص في دوائر الدولة العثمانية. ولأنهم كانوا يعيشون بعيدا نسبيا عن العاصمة استانبول فلم تقع إمارتيهما تحت الحكم العثماني مباشرة حيث لم تكسن بلادهم "باشاوية" عثمانية. وكل ما هنالك أن الحقوق العثمانية في تلك المنطقة تمثلت فقط في احتلال نقاط قوية معينة، وفرض الضريبة، وشغل منصب الخوسبدارية. ولكن بعد أن قام بطرس الأكبر قيصر روسيا بغزو أراضي رومانيا (الإمارتان) في ١٧٠٩ بمساعدة بعض أصحاب المزارع هناك تدهور الوضع السياسي لرومانيا. وعلى هذا قامت الحكومة العثمانية بتعيين خوسبدار على كل إمارة من الإمارتين من الفناريين اليونانيين وليس من الرومانيين أهل الإمارتين. وخلال القرن الثامن عشر أصبحت هذه المناصب مصدرا لقوة الموظفين اليونانيين وثروتهم. وعلى هذا كان من الطبيعي أن تبدأ الحركة الوطنية الرومانية بالعمل ضد السيطرة الثقافية والسياسية لليونانيين.

أما الصربيون والبلغار فقد كانوا يشغلون وظائف أقل ميزة في الإدارة العثمانية وأقل مكانة بالقياس إلى اليونانيين والرومانيين. فالفلاحون عموما من الشعبين يعيشون تحت ضغط قسوة الفقر، والصربيون يعانون بشدة من حالة الاضطراب التي سادت نهاية القرن الثامن عشر، والبلغار أشد بؤسا من الصربيين بسبب كثرة الضرائب وأكثر معاناة من الحروب بسبب قرب بلادهم من استانبول على طريق الجيوش العثمانية فضلا عن أن كنيستهم شأن الصربيين كانت تقع تحت سيطرة اليونانيين في القرن الثامن عشر.

عوامل الثورة

إن معظم الأوضاع التي كانت مثار اعتراض مسيحيي البلقان كانت قائمة منذ سيطر العثمانيون على المنطقة وخاصة بعد أن أخذت الدولة في التدهور. ورغم اندلاع عدة

تمردات في الماضي بشكل غير منتظم ومتفرق هنا وهناك، إلا أن القرن التاسع عشر كان قرن الثورات الوطنية ففي خلال المدة من ١٨٠٤ إلى ١٨٧٨ استطاعت الحركات الوطنية الكبرى أن تحقق قدرا كبيرا من النجاح نتج عنها قيام أربعة دول مستقلة هي: الصرب، واليونان، والجبل الأسود، ورومانيا، وحصلت بلغاريا على حكم ذاتي، واضطر الألبان إلى تنظيم أنفسهم عندما تعرضت بلادهم للتهديد بمعرفة مجموعات وطنية أخرى، وعندئذ طرح سؤال يقول: لماذا أصبحت شعوب البلقان بعد فترة طويلة من تحمل الحكم العثماني قادرة في فترة قصيرة نسبيا على استعادة السيطرة على مستقبلها السياسي ومصيرها ..؟. وحيث أن هذا الكتاب سوف يتعامل مع هذا السؤال فينبغي أن توجه عناية خاصة للأحوال التاريخية والأوضاع العامة التي كانت قائمة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ويمكننا أن نناقش تلك الأحوال تحت عنوانين رئيسيين: أولهما تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما نمو المعارضة الداخلية والخارجية ضد السلطات العثمانية والحكومة العثمانية المركزية.

التغير الاجتماعي والاقتصادي (التأثيرات السياسية والثقافية)

بنهاية القرن الثامن عشر كانت شعوب البلقان قد تأثرت تأثرا قويا بما كان يحدث في أوربا فقد كان ذلك القرن عصر انتفاضة اقتصادية في بلاد غرب أوربا ووسطها، وباعث على التنمية بالتقدم التكنولوجي التي كانت الثورة الصناعية وراءه. وآنذاك بدأ طلب الدول الصناعية على المواد الخام في البلقان يزيد وخاصة بالنسبة للقطن والقمح وأيضا اللحوم والجلود والشمع والحرير والصوف والدخان والخشب ومنتجات أخرى. وقد تزامن مع هذا الطلب تغير في طبيعة ملكية الأراضي الزراعية في البلقان سمح بإنتاج الفائض الضروري لإمداد السوق الأوربي بما يحتاجه.

والحاصل أن العثمانيين عندما كانوا يدخلون بلدا وينتصرون على أهله يعتبرونها أرض الله، وبما أن السلطان يعتبر في عرفهم خليفة الله يصبح له حق التصرف في كيفية توزيع الغنائم. والحال كذلك تصبح الأرض "الجديدة" من نصيب السباهية (الفرسان) الذين لهم فضل تحقيق الانتصارات العسكرية، حيث يحصل كل قائد عسكري أو مسئول إداري وغالبا ما يكون مسلما على قطعة أرض تعرف بـ"التيمار" ، منحة لا تورث. وكان على فلاح التيمار أن يزرع الأرض مقابل الوفاء ببعض الالتزامات في مقدمتها توريد عشر المحصول (١٠%) لصاحب التيمار، ودفع الضرائب المقررة، وتقديم بعض الخدمات الإضافية حسب مقتضى الحال. وطالما أن الفلاح يؤدي ما عليه من التزامات فإنه يظل يزرع الأرض باستثناء حالات نادرة، فضلا عن أنه لم يكن مرتبطا بالأرض بصفة قانونية شأن الفلاح في النظام الإقطاعي.

ولقد ظل نظام التيمار قائما كوسيلة اقتصادية للقوة العسكرية العثمانية إلى أن بدأ استخدام البارود في الحروب وأصبح العسكري المشاة ببندقيته أكثر كفاءة في المعارك من الفارس (السباهي)، وعلى هذا أصبحت فرق الانكشارية (المشاة) السلاح الرئيسي للدولة الذين يتم تجنيدهم أصلا من بين المسيحيين بنظام الدفشرمة.** وكان هؤلاء المجندون الذين يتم تحويلهم إلى الإسلام يضاهون أفضل القوات العسكرية في أوربا. ورغم أن المشاة قد أصبحوا أكثر أهمية عسكريا من السباهية إلا أن الدولة ظلت تحتفظ بنظام التيمار (الإقطاع) كمصدر للمواد الغذائية والإمدادات العسكرية والضرائب لإعانة الدولة في حروبها. ورغم إلغاء هذا النظام في عام ١٨٣١ إلا أن نظاما جديدا إقطاعيا حل محله وساد المنطقة ألا وهو نظام الجفلك.

وفي ظل نظام التيمار كانت الأعباء المفروضة على استخدام الأرض محدودة وكذا الواجبات المفروضة على زارعها والخدمات المطلوبة منه. وكان بمقدور بعض أفراد معينين حيازة أرض واسعة المساحة بطرق غير قانونية وبشروط قريبة عمليا من شروط ملكية الأراضي في مجتمعات أخرى بما في ذلك حق التوريث. والحاصل أن أرض التيمار تحولت إلى أرض جفلك من خلال عمليات مختلفة .. فمالك الجفلك قد يحوز أراضيه بالاستيلاء على عقود الإيجار من مختلف الفلاحين، وقد يكون ملتزما (جامع ضرائب) ويستغل وظيفته لاكتساب أراضي. وقد يستخدم عناصر مرتزقة يرهب بها الفلاحين فيأخذ حيازتهم. وكانت الميزة الكبيرة لنظام الجفلك هذا بصرف النظر عن طريقة ملكيته إمكانية التكيف مع طريقة الزراعة الرأسمالية، ومن ثم إمكانية مواجهة الطلب الأوربي المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام من بلاد البلقان.

ولقد جلب هذا التطور في نظام الأراضي من التيمار إلى الجفلك معه تغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية وتحول في ميزان القوة بين الحكومة العثمانية وبين الولايات. ولعل أبرز هذه التحولات ذات المغزى صعود قيادات مسلمة محلية عرفوا بالأعيان إلى صفوف النخبة السياسية. والأعيان هم المقابل التام للنبلاء المسيحيين واستندت قوتهم على الثروة الاقتصادية الناتجة من ملكية الأرض أو التجارة، وعلى العلاقة بالحكومة المركزية، فقد كان الواحد من الأعيان شأن النبلاء المسيحيين يعمل وكيلا للإدارة المركزية في محل إقامته حيث يتولى بعض المسئوليات مثل جمع الضرائب والإشراف على نظام الأرض والمحافظة على الأمن. وعندما ضعفت الحكومة المركزية بسبب كوارث حروب القرن الثامن عشر كان الأعيان قادرون على زيادة استقلالهم في قراهم. وقد زاد من قوتهم أنهم جمعوا قوات خاصة لهم وصل عددها في بعض الأحيان إلى آلاف من الخدم والأتباع استخدموها هذه ضد منافسيهم، وكذا ضد الحكومة، ولإبقاء فلاحي الجفلك تحت السيطرة.

على أن تغير الأحوال الاقتصادية لم يفد فقط الأعيان بل لقد أفاد أيضا التجار المسيحيين ، ففي القرن الثامن عشر كانت تجارة النقل البري في أنحاء الإمبراطورية في يد الأرثوذكس ، وكانت التجارة البحرية في يد اليونانيين واليهود وقد شاركهم في فوائدها كل من الصربيين والبلغار والفلاخيين Vlachs ***. وكان هؤلاء يعيدون استثمار ثروتهم من التجارة في مشروعات تجارية أخرى أو تودع في البنوك أو تستخدم في الإقراض الربوي حسب مقتضى أحوال الإمبراطورية. ويلاحظ أن التجارة مع أوربا وفرت ثروات متساوية لكل من التجار المسيحيين والأعيان المسلمين حيث استخدمت في تمويل العمليات الزراعية وحماية التجارة. وكان كل من المسيحيين والمسلمين يريدون نظام تجاري حر ومفتوح بين بلاد الإمبراطورية ويعارضون الإشراف الحكومي على التجارة.

أما الفلاح فقد وجد أحواله تتدهور بسرعة ملحوظة على عكس التجار وأصحاب الإقطاعيات. ففي الجفلك تحول الفلاح إلى مشارك أو منتفع فزادت أعبائه والتزاماته التي يقدمها تجاه صاحب الأرض زيادة حادة سواء أكانت عملا (سخرة) أو عينا (محاصيل). وبدلا من أن يكون خاضعا لالتزامات محددة أصبح تحت رحمة صاحب الجفلك الذي يسيطر بدوره على السلطة السياسية في المنطقة ، ويستخدم حراس مسلحون لضبط أولئك الذين يعملون في الأرض. ولقد انتشر نظام القرية الجفلك (أو القرية المجفلكة) في بعض أجود الأراضي الزراعية مثل وادي مارتيزا وأجزاء من البوسنة. أما في المناطق الجبلية والبعيدة كانت عائلات الفلاحين تتمتع بقدر أكبر من السيطرة على الأرض وعلى المراعي وإن كانت الضرائب المفروضة عليها أعلى، وحيازتها غير مؤكدة في بعض الأحيان إذ كانوا بدورهم تحت رحمة أولئك الذين بيدهم السلطة السياسية والبوليسية في الإقليم. لقد كان لغضب الفلاحين الذي لا يمكن تجنبه أو تحاشيه عواقب سياسية في الوقت الذي كانت فيه قوة الحكومة المركزية تتآكل ولهذا سوف تكون مشكلة الأرض وعدم استقرار الفلاحين الموضوع الأساسي في الصفحات التالية.

ولأن أصحاب الجفالك كانوا مسلمون غالبا وان لم يكونوا دائما كذلك والفلاحون مسيحيون فقد اختلطت مواقف الفلاحين بمشاعر الكراهية الدينية. ولقد كانت الأوضاع السيئة للفلاحين تدفعهم للهروب من الأرض، أو العمل تحت قيادة أحد العسكريين الأقوياء، وبهذا زاد عدد العصابات المسيحية المسلحة شأن أتباع الأعيان. وفي الوقت نفسه كانت هناك مجموعات أخرى خارجة على القانون تتمتع بشهرة رومانسية مثل الهايدوكيون Haiduks والكلفتيون Klephts ، بل لقد زاد عدد الرجال مسلمون ومسيحيون الذين لديهم الإرادة والسلاح للدخول في معارك.

ولم يتوقف أمر الغضب على الفلاحين فقط بل لقد أصيب أصحاب الحرف في المدن بكثير من الأذى بسبب التطورات الاقتصادية، فلقد أدت زيادة المنتجات الأوربية المستوردة ذات الجودة العالية والثمن الرخيص إلى الإضرار بمصالح الحرفيين من كل العقائد والقوميات في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة العثمانية في اتخاذ إجراءات لحماية المنتجات المحلية. والحقيقة أنه في القرن الثامن عشر تبلورت عملية كانت قد بلغت ذروتها قبل قرن من الزمان ألا وهي أن الإمبراطورية العثمانية أصبحت مصدرا للمواد الخام وسوقا لمنتجات الغرب وكان من تداعياتها تحطيم الطاقة الصناعية داخل الإمبراطورية.

ورغم أن التجار الأرثوذكس أفادوا كثيرا من تلك الأوضاع إلا أن اتصالاتهم المتزايدة مع بلاد غرب أوربا ووسطها كان لها تأثير ثوري على عالم البلقان. وبسبب موقع بلاد اليونان الجغرافي ومصالح اليونانيين البحرية كان بعضهم على صلة وثيقة بالتطورات الثقافية في أوربا. وفي القرن الثامن عشر أيضا أتيحت فرص مشابهة لشعوب مسيحية أخرى في البلقان كما كان لأفكار التنوير ومبادىء الثورة الفرنسية فيما بعد تأثيرها على موقف بعض الرعايا ليس فقط ضد الحكومة العثمانية بل تجاه كنيستهم أيضا. ورغم حقيقة أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت عنصرا أساسيا في المحافظة على الوعي بالذات المسيحية إلا أنها كانت أيضا جزءً من النظام العثماني. ففي الماضي وقفت بشدة ضد النفوذ الغربي وكانت ترى في الكاثوليكية عدوها الرئيسي. وكان من شأن المذاهب الجديدة تقوية المعتقدات القومية لدى زعماء البلقان بل لقد زودتهم بنظرة علمانية سائدة. ولقد قدر للكنيسة الأرثوذكسية وخاصة صغار رجالها أن يقوموا بدور مهم في الحركة الثورية وإن وقعت قيادتها في أيدي آخرين.

وعندما حدث الإحياء الثقافي احتل اليونانيون موقعا رياديا فيها، وكان التجار اليونانيون في السابق يرغبون في استثمار جانبا من أرباحهم في إنشاء المدارس حيث أدركوا قيمة إرسال أولادهم للتعلم في أوربا، ومن ثم فقد كانوا أول شعوب البلقان في تأسيس نظام التعليم العلماني على النموذج الغربي. ورغم أن سائر شعوب البلقان من العلمانيين أو من الكنسيين هاجموا اليونانيين بسبب احتكارهم عملية التعليم، إلا أن المدارس اليونانية أتاحت لكل المسيحيين الفرصة لتوسيع معارفهم عن العالم رغم أن التعليم كان يتم باليونانية. وهكذا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اشتركت شعوب البلقان الأخرى في اليقظة الثقافية القومية التي كان لها مغزى كبير للحركة الثورية في المستقبل. ورغم قلة عدد هؤلاء بشكل ملحوظ ومحدودية تأثيرهم المباشر على مجمل الأحوال إلا أن الباحثين والكتاب ودعاة القومية عبروا عن مصالح

قوميتهم، واهتموا اهتماما بالغا بلغتهم القومية من تاريخهم كما كانوا على دراية جيدة بالتنوير. ويتعين التعريف بهؤلاء الرجال لأهمية كل منهم في الحركة الوطنية والإيديولوجية القومية فيما بعد.

وفي هذا المقام يأتي آدمانتيوس كوريس Adamantios Koraes ، وريجاس فيرايوس Rhigas Pheraios في مقدمة اليونانيين الذين لا نظير لهما. وقد ولد كوريس في ١٧٤٨ وكتب معظم أعماله وهو في باريس ودخلت مؤلفاته للأراضي العثمانية. ولأنه كان متعاطفا مع الملامح العقلية المعادية للكنيسة في حركة التنوير فقد سعى لإحياء التراث الكلاسيكي اليوناني في عقول اليونانيين وكذا الحضارة اليونانية باعتبارها أصل اليونانيين المحدثين. وقد كان ناقدا متطرفا للكنيسة الأرثوذكسية، ومن أعماله التي لها مغزاها بالنسبة للمستقبل "المقدمات" التي حررها للكتب اليونانية الكلاسيكية عند إعادة نشرها. وحيث أنه لم يكن يرضى عن لغة اليونانيين المعاصرين له نراه يحاول إيجاد لغة أدبية تتصل بأشكال اليونانية القديمة. وهكذا بدأ الرجل عملية الانشقاق اللغوي بين لغة الكتابة كاثيريفوزا katharevousa ولغة الحديث الديموتيقية (العامية) لكنها كانت محاولة غير ناجحة. وعلى عكس كوريس الباحث كان ريجاس مهيجا ثوريا وصحفيا يكتب في المشكلات الحيوية ، وقد ولد في ١٧٥٧ وسافر كثيرا، وترجم أعمالا فرنسية إلى العامية اليونانية، واشترك بشكل دائم في مؤامرات كثيرة حتى اعتقلته حكومة النمسا وسلمته إلى السلطات العثمانية التي أعدمته في ١٧٩٨ بسبب تصرفاته، فأصبح بطلا يونانيا وشهيدا قوميا وانتشرت كتاباته الثورية بشكل هائل.

وفي الصرب قام الباحثان دوشيتي أوبرادوفيتش Dositej Obradovic، وفوك كاراديزتش Vuk Karadzic بجهود مماثلة لما قام به كوريس في بلاد اليونان. وقد ولد أوبرادوفيتش عام ١٧٤٣ في بانات Banat وقد بدأ حياته راهبا ثم سافر إلى عدة جهات وأصبح على دراية بالفكر الأوربي. وقد اهتم اهتماما عميقا بمسألة اللغة وكان يرغب في أن يكون للصرب أدب يكتب بلهجتهم، وهي رغبة نفذها كاراديزتش فيما بعد الذي يعتبر "أب" اللغة الصربية الحديثة. وقد اهتم شأن أوبرادوفيتش بالتراث الثقافي الصربي، وجمع الشعر الشعبي الصربي والقصص، والأكثر أهمية قيامه بتأليف قواعد وقاموس للهجة بلاد الهرسك التي كانت مفضلة لديه وقد أصبحت لغة الكتابة عند الصرب والكروات فيما بعد قريبة للغة الحديث بعكس اليونانية.

أما في ولاشيا ومولدافيا (إمارتا الدانوب-رومانيا) وبلغاريا فقد تأخر ظهور مثل هذه التطورات الثقافية اللغوية بسبب هيمنة اليونانيين على الحياة الثقافية هناك. فقد كانت اليونانية اللغة الرئيسية للثقافة والتعليم في ولاشيا ومولدافيا في القرن الثامن عشر بسبب

خضوعهما لسيطرة الأمراء الفناريين (أي اليونانيون) حتى حلت الفرنسية محلها بدرجة ما فيما بعد. ومن خلال الفرنسية تسللت الأفكار الغربية وآدابها أمام تأخر تطور اللغة القومية في البلاد. أما إحياء الثقافة البلغارية فقد حدث فيما بعد وفي هذا الخصوص فإن المؤرخين البلغاريين المعاصرين يشيرون إلى أعمال رائدة لكاتبين بلغاريين وهما : الأب بايزي Paisii والأسقف صوفروني Sofronii من فراتزا Vratsa. ففي ١٧٦٢ وكان بايزي راهبا في جبل آثوز Athos كتب تاريخا قوميا رائعا لبلغاريا تم نسخه عدة نسخ فيما بعد وتداولها الناس. أما صوفروني فقد بدأ حياته معلما مدرسيا في كوتل Kotel ثم انتقل في ١٨٠٢ إلى بوخارست حيث المناخ أكثر حرية. وعندما كان في كوتل في ١٧٦٥ حصل على نسخة من مخطوطة بايزي عن تاريخ بلغاريا ثم أصبح يكتب أعماله باللهجة البلغارية من بينها مذكرات "حياة صوفروني الآثم وآلامه"، و"كتاب الأحد" وهو مجموعة مواعظ وعظات.

وهكذا ففي نهاية القرن الثامن عشر حدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وفكرية في بلاد البلقان لصالح أقسام بعينها من المسيحيين على الأقل تزامن معها وقوع سلسلة من الأحداث هددت بتفكيك الحكومة العثمانية في المركز نفسه أي العاصمة استانبول ، إذ تعرض الباب العالي للهجوم من جانبين: الأعيان (المسلمون) بما يملكونه في الريف من نفوذ وقوات خاصة، والقوى الدولية الكبرى التي كانت تواصل ضغطها على الممتلكات العثمانية.

التهديدات الداخلية والخارجية (الأعيان والقوى الكبرى)

الأعيان :

ربما جاءت أكبر الأخطار التي تحدت الدولة العثمانية في ذلك الوقت من جانب الأعيان المسلمين في المقام الأول وليس من القوى الأوربية أو من رعاياها المسيحيين الغاضبين. وبسبب الاضطرابات التي أحدثتها الحروب والغليان الداخلي في البلقان كان الناس في حاجة إلى من يحميهم. وأكثر من هذا ففي بعض الأماكن أصبح الأمراء المحليون زعماء شعبيين لأنهم ظهروا بمظهر الذي يحول بين السكان وبين السلطة المركزية العثمانية التي اتسمت آنذاك بالجشع غير المعقول. ولما عجزت الحكومة عن إخضاع هؤلاء الزعماء اضطرت للاعتراف بهم وعينتهم في وظائف رسمية، بل لقد اضطر الباب العالي أمام ضغط الأزمات المدنية والعسكرية إلى استخدام القوات غير النظامية بل والعصابات المحلية حين ضعفت كفاءة الجيش النظامي، ومن هنا حصل الأمراء المحليون على وظائف عسكرية عليا. وأمام عجز الحكومة عن السيطرة على

الأعيان بشكل مباشر وجدت أن أفضل وسيلة لضبطهم تأليب بعضهم على بعض حتى يحدث توازن في القوة. وتلك السياسة في أحسن الأحوال كانت لعبة خطرة ذلك أنه في المقابل كان أولئك الأعيان يقومون بمساندة القوى المعادية للحكومة مثل الانكشارية المتمردة.

والحقيقة أن القيادات العثمانية ذاتها أدركت ضعفها العسكري وكانوا منشغلين بتدهور قوة دولتهم قبل أن يدركها خصوم الدولة في الداخل والخارج. وبالتالي لم تعد المسألة هي الحاجة إلى الإصلاح التي كانت واضحة بقدر ما كانت البحث عن الطريق الذي ينبغي أن تسلكه الدولة لتحقيق الإصلاح. وكان البعض يرى أن مكمن الضعف في الإمبراطورية يعود إلى انحرافها عن الممارسات التقليدية، وأنه يجب استعادة الأوضاع السابقة. وعلى العكس من ذلك كان هناك تيار قوي رأى أصحابه وجوب أن تتخلى الدولة عن أساليب التقاليد القديمة في الحكم والأخذ بنظام المؤسسات الغربية.

لكن المحاولات الأولى للإصلاح أخفقت بسبب معارضة النبلاء المحليين رغبة منهم في استغلال كوارث الفترة لصالحهم. وكان السلطان سليم الثالث الذي اعتلى السلطنة في ١٧٨٩ هو أول سلطان يتجه للإصلاح فقد أتاحت له فترة من الهدوء والسلام خلال عام ١٧٩٢ من أن يقترب من مسألة إعادة تنظيم الجيش الذي كان تدريبه يتم بمعرفة الفرنسيين وكانت الحكومة الفرنسية ما تزال راغبة في استمرار تقديم هذه المساعدة. والواقع أن الفرق الانكشارية كانت هي مظهر ضعف القوات العثمانية حيث أصبحت جناحا سياسيا منظما له نفوذه في الحياة السياسية ويمثل خطرا محتملا في الشؤون الداخلية أكثر من كونها مجرد قوة عسكرية تقوم بدورها إزاء التهديدات الخارجية. وعلى هذا استهدف سليم من الإصلاح تكوين قوة مشاة جديدة موازية لكي تنافس الانكشارية عرفت باسم "النظام الجديد" تلقى أفرادها تدريبا على الأسس الغربية بما فيه ارتداء الزي العسكري. وقد شمل منهج الإصلاح عنده إرساء سياسات ضريبية وإدارية جديدة لكن الإصلاح العسكري كان أكثر أهمية.

ولكن من سوء حظ الدولة العثمانية أن سليم كان أضعف من أن يقوم بتنفيذ أفكاره الإصلاحية إذ لم يكن يملك تجهيزات مناسبة لما ينويه من إصلاحات، ولم تكن بجانبه مجموعة قوية من المؤيدين تتولى تنفيذ التغييرات المطلوبة التي تعارضها العناصر التي لها مصلحة في بقاء النظام القديم. وهكذا بقيت الانكشارية تمثل خطرا سياسيا كبيرا يمكنها تهديد حكومة السلطان في الداخل وفي الوقت نفسه تعجز عن هزيمة أعدائه في الخارج.

وأكثر من هذا ففي ١٨٠٧ وقع صراع حاسم بين أنصار السلطان سليم الثالث ومعارضيه من المحافظين الانكشارية والأعيان، وكانت الدولة في حرب مع روسيا وفي

الوقت نفسه وقع تمرد في بلاد الصرب كما سوف نرى وانتهى الأمر بوقوع انتفاضة عسكرية في مايو ١٨٠٧ أطاحت بالسلطان واعتلى العرش محله مصطفى الرابع في يولية من العام نفسه الذي أبقى على حياة سليم ، ونشأ نظام جديد هيمنت على أركانه عناصر من المحافظين ومن الانكشارية المسلمون بطبيعة الحال. لكن ما لبث أنصار سليم ومؤيدو الإصلاح أن تجمعوا في روزيه Ruse تحت قيادة مصطفى باشا البيرقدار الذي هو نفسه من الأعيان، وتحرك بقواته تجاه استنبول فما كان من مصطفى الرابع إلا أن قتل سليم لكن الحركة نجحت في التخلص من مصطفى الرابع وتولية محمود الثاني ابن عم سليم الحكم، ومات مصطفى باشا البيرقدار في العام نفسه وظل محمود الثاني في الحكم حتى عام ١٨٣٨ وكان أول سلطان ينجح في تحقيق الإصلاح.

لقد نجح تمرد ١٨٠٧ في الاستيلاء على الحكومة المركزية وأما حركات التمرد الأخرى التي قام بها الأعيان والانكشارية والغاضبون من المسلمين فقد هددت بتقطيع أوصال الدولة. ورغم أن هذا الكتاب معني أساسا بقوميات البلقان المسيحية، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نستعرض نشاط ثلاثة حركات تمرد ضد سلطة الدولة قام بها كل من بشفان اوغلو عثمان باشا، وعلي باشا اليانيني نسبة إلى يانينا Janina ، ومحمد علي باشا (والي مصر) لأن تمردهم تشابك مع ثورات مسيحيي البلقان، بل إن تاريخ حياة كل منهم له أهميته من حيث تصوير مناخ الحياة في البلقان في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الذي تمخض عن انتفاضة المسلمين والمسيحيين ضد الدولة. وكما هو حال الزعماء القوميين عادة كان كل منهم يسعى لإقامة حكم مستقل لبلاده بالانفصال عن الدولة العثمانية أو الفوز بحكم ذاتي على الأقل.

كان لتاريخ بشفان اوغلو عثمان باشا تأثيرا عظيما على بدايات ثورة بلاد الصرب وعلى التاريخ القومي لكل من بلغاريا ورومانيا، فعندما أعدمت الحكومة العثمانية والده فر هاربا وانضم إلى المجموعات الخارجة على القانون، ثم حارب إلى جانب الجيش العثماني فيما بعد في حرب ١٧٨٧-١٧٩٢. وقد أقام لنشاطه مركزا في مدينة فيدين على الدانوب جمع فيه قوة كبيرة من قطاع الطرق والمارقين المرتدين. وفي ١٧٩٥ أعلن استقلاله عن الحكومة العثمانية وظل في ثورة مستمرة ضدها كما سوف نرى عندما نتناول ثورة الصرب.

أما نشاط علي باشا اليانيني الذي يشبه نشاط بشفان اوغلو فكان هو الآخر شيئا رائعا فقد ولد في ١٧٥٠ في تبلينه Teplene في ابيروس (المورة) وعندما مات والده لم يجد أمامه إلا أن يكون قاطع طريق. وبعد عدة مغامرات تتناسب مع شبابيته استطاع أن يؤسس له قاعدة في يانينا، وتمكن من زيادة قوته وعدد أتباعه عن طريق المكائد والدسائس أحيانا والعنف أحيانا أخر. وفي بداية نشاطه عمل في خدمة الباب العالي

واستخدم مواقعه الوظيفية في تقوية نفوذه الشخصي. وعلى هذا وفي ١٧٨٨ أصبح حاكما على يانينا حيث تمكن من مد سلطته على الإقليم وعلى الأراضي المحيطة بها في تساليا وايبروس وألبانيا. ورغم أن المساحة التي كانت تحت سيطرته لم تكن ثابتة خلال السنوات التالية، إلا أنها كانت دائما كافية لتكون مركز قوة لحكم شبه مستقل. وفي ١٧٩٩ وكان الباب العالي في حاجة ماسة لمساعدة من الرجل نراه يقدم على تعيينه حاكما على روميليا وهو منصب تولاه أكثر من مرة وفقده أكثر من مرة أيضا. أما المساعدة التي طلبها الباب العالي منه فكانت التصدي لحركة بشفان اوغلو وقطاع الطرق وزعماء الأعيان. ولما كان اليانيني مهتم بمصالحه الخاصة رأيناه يحتفظ بعلاقات وثيقة مع فرنسا بل لقد قدم مساعدة للباب العالي في ١٨٠٩ أثناء الحرب ضد روسيا.

وبناء على المساعدات التي كان اليانيني يقدمها للحكم العثماني فقد كان يتصرف كحاكم مستقل من ايبروس له سيادة ومع ذلك تغاضى الباب العالي عن تصرفات الرجل ولم يحاول التخلص منه كما هو متوقع في مثل تلك الحالات. ولكن في عام ١٨٢٠ وفي ظروف مواتية قام الباب العالي بالتحرك برا وبحرا ضد اليانيني الذي حصن نفسه بعقد اتفاقات مع نبلاء اليونان وأخذ يشجع شعوب البلقان الأخرى على الثورة. لكنه لم يتمكن من مواجهة القوات العثمانية فاضطر إلى الانسحاب إلى يانينا قاعدته الأولى فحاصرته القوات العثمانية حتى مات في يناير ١٨٢٢ أثناء الحصار.

أما محمد علي باشا في مصر فكان أكثر تلك الزعامات نجاحا ورغم أنه أخفق في تحقيق أهدافه الطموحة، إلا أن أبناءه ظلوا يحكمون مصر حتى ١٩٥٢. وقد ولد في مقدونيا في ١٧٦٩ من عائلة تركية-ألبانية، وجاء إلى مصر على رأس فرقة ألبانية لإخراج الفرنسيين (١٨٠١)، وبقي في مصر بعد خروج الفرنسيين ثم بزغ نجمه في الوظائف الإدارية والمهام العسكرية. ولما كان أستاذا في الدسائس والمؤامرات التي كانت قد تفشت في أنحاء الإمبراطورية العثمانية فقد استطاع إبعاد منافسيه حتى أصبح في واليا على مصر في ١٨٠٥. وخلال الفترة الأولى من ولايته بقي في خدمة الباب العالي مثلما فعل علي باشا اليانيني وفي الوقت نفسه استخدم منصبه الرسمي في تأمين وضعه الشخصي وتقويته. وبفضل مساعدة ابنه إبراهيم باشا تمكن من ضم السودان وإخماد المتمردين في الجزيرة العربية (الحركة الوهابية).

وفي ١٨٢٥ وعده الباب العالي بالحصول على جزيرة كريت وحصول ابنه إبراهيم على حكم المورة في مقابل القضاء على التمرد في بلاد اليونان الذي عجزت الدولة عن مواجهته. ورغم أن قوات محمد علي نجحت في القضاء على التمرد، إلا أن هزيمة العثمانيين في الحرب مع روسيا ١٨٢٨-١٨٢٩ حرمت محمد علي من المكافأة الموعودة. وبسبب هذه النكسة التي ألمت به ورغبته في ضم مزيد من المناطق تحت حكمه قام بغزو

بلاد الشام في ١٨٣٢ وتسبب في كثير من الأزمات لأوربا. وآنذاك بدت نيته فـي إيجـاد مملكة عربية عظمى مركزها البحر الأحمر وتضم مصر والسودان والجزيـرة العربيـة. وباستثناء كريت والمورة لم يكن محمد علي يهدد بلاد البلقان حيث يقيم المسيحيون بشـكل مباشر. على أن محمد علي شأن بشفان اوغلو، وعلي باشا اليانيني كان يمثل محاولة فـي تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها وذلك بتكوين دول منفصلة تحت حكم قـادة عسكريون مسلمون. غير أن محمد علي بجيشه العرم الهائل وطبيعة حكمـه كـان يمثـل تهديدا لوجود الدولة العثمانية أكثر مما كانت تمثله ثورات الصربيين واليونانيين.

تحدي القوى العظمى

في الوقت الذي كان الباب العالي يواجه فيه التفكيك الداخلي كان عليه أن يواجه تجـدد هجمات القوى الخارجية، فعندما اعتلى سليم الثالث العرش في ١٧٨٩ كانت حكومتـه مـا تزال في حرب مع النمسا التي كانت قد احتلت بلجراد ثم أعادتها بمقتضى معاهدة سيستوفا Sistova في ١٧٩١ مقابل أن تأخذ النمسا البوسنة، والحرب مع روسيا التي كانت قواتها تتحرك بطول الدانوب إلى أن تم عقد صلح ياصي Jassy فـي ١٧٩٢ وبمقتضـاه مـدت روسيا أراضيها حتى نهر الدنيستر Dniester وتنازلت عن مولدافيا وولاشيا التي كانـت قد احتلتهما. وتعتبر هاتان المعاهدتان خاتمة لقرن من التعاون المتقطع بين النمسا وروسـيا ضد العثمانيين، ولكن وبعد انقضاء ثمانين عاما عليهما هاتين تعاونت الدولتان مرة أخـرى للاتفاق على كيفية تقسيم أراضي الدولة العثمانية، وكانت ثمة ظـروف قـد حالـت دون استمرار التعاون.

والحاصل أن القوى العظمى صرفت انتباهها عما يحدث في بـلاد الشـرق الأوسـط وركزت اهتمامها على بولندا ثم على فرنسا الثورة ، وكانت بولندا قد تعرضـت للتقسـيم على ثلاث مراحل في ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥، واشتعلت الحـرب فـي أوربـا عـام ١٧٩٢. وعلى هذا ظل التركيز الأساسي للعلاقات الأوربية قائما على ما يدور في القـارة الأوربية من أحداث كانت لها تداعيات واسعة في كل من البلقان وشرق البحر المتوسـط. ففي ١٧٩٧ وبمقتضى معاهدة كامبو فورميو Campo Formio ضـمت فرنسـا جـزر أيونيا مما كان له تأثيره على ثورة اليونانيين، وحصلت النمسا على بقايا أراضي البندقيـة وبهذا تم وضع حد للقوى البحرية المستقلة (البندقية) التي كانت في السـابق أكبـر غـريم للعثمانيين.

في يوليو ١٧٩٨ بدأت فترة من التدخل الفرنسي المباشر في الولايات العثمانية عنـدما غزا بونابرت مصر وانهزمت أمام جيوشه عساكر المماليك بسـرعة ملحوظـة وأصـبح

الباب العالي طرفا في الصراع ضد فرنسا بالتحالف مع بريطانيا التي ساءها انفراد فرنسا باحتلال مصر، وانتهى الأمر بمعاهدة صلح بين فرنسا وانجلترا في ١٨٠٢ نصت فيما نصت على خروج الإنجليز من مصر وظلت تلك المعاهدة فاعلة حتى ١٨٠٦.

على كل حال .. ففي فترة التدخل الفرنسي في شؤون الولايات العثمانية زاد نفوذ فرنسا زيادة ملحوظة في السياسة العثمانية حتى لقد ارتبطت الدولة العثمانية بفرنسا ضد كل من روسيا وبريطانيا. ورغم أن الفترة من ١٨٠٦-١٨١٢ لم تشهد معارك مستمرة بين روسيا والدولة العثمانية إلا أن روسيا حاولت استغلال الفرصة لزيادة نفوذها في الصرب وإمارتي الدانوب (ولاشيا ومولداڤيا-رومانيا فيما بعد). وقد انتهى الصراع بين الدولتين بمعاهدة بوخارست ١٨١٢ اكتفت فيها روسيا بتنازل الدولة العثمانية عن بسارابيا والانسحاب من إمارتي الدانوب برغم موقف العثمانيين الضعيف لأن روسيا كانت معنية آنذاك بأمر غزو بونابرت لأراضيها. وكانت خسائر العثمانيين في هذه التسوية يعد أول تغيير في حدودها نتيجة لحروب الثورة الفرنسية في أوربا بقيادة بونابرت، وأكثر من هذا أن تسوية ڤيينا (١٨١٥) بعد هزيمة بونابرت والتي لم تحضرها الدولة العثمانية قضت بمنح جزر أيونيا العثمانية لبريطانيا، وساحل دلماشيا للنمسا فكانت بمثابة الاقتطاع الثاني من آفاق الدولة العثمانية.

لقد كان مؤتمر ڤيينا بداية فترة من السلام النسبي بين القوى العظمى في أوربا دامت قرنا من الزمان فقدت خلاله الدولة العثمانية معظم ممتلكاتها في أوربا وأثبتت الأيام عجزها عن الدفاع عن وحدة ممتلكاتها أو حتى صيانة استقلالها السياسي دون مساعدة خارجية، ولم تبق دولة العثمانيين قائمة إلا بسبب موقع أراضيها الاستراتيجي والحيوي لصالح توسع الدول الإمبريالية. وفي هذا الخصوص احتلت روسيا وبريطانيا أهمية خاصة إذ أصبح صراعهما على الدولة العثمانية وعلى البلقان جزء من السباق الإمبريالي الكبير الذي اندلع بين هاتين الدولتين وامتدت ميادينه من شرق البحر المتوسط إلى الصين مرورا بآسيا الصغرى.

والحاصل أن بريطانيا كانت قد استكملت سيطرتها على الهند في القرن الثامن عشر واعتبرتها درة التاج البريطاني، وأصبحت الدولة التجارية والصناعية الأولى في العالم وسيدة البحار ومن ثم كانت تخشى أن ينتزع منها أحد تلك المكانة. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت ترى أن فرنسا زمن بونابرت هي منافستها الرئيسية في العالم بما في ذلك بلاد الشرق الأدنى، ثم أصبحت روسيا هي المنافس بعد القضاء على بونابرت وقبل إعلان دولة ألمانيا. وكانت أراضي الدولة العثمانية من وجهة نظر بريطانيا تمثل مفتاح توسعها الإمبريالي تجاريا وبحريا دفاعا عن الهند ولهذا كانت تخشى دوما أن تستولي

روسيا على تلك الأراضي سواء بالغزو المباشر أو بالسيطرة على الحكومة العثمانية أو بإقامة دول بلقانية تابعة لها. وبسبب هذا الخوف ظلت بريطانيا ترفع شعار وحدة الأراضي العثمانية وتكاملها طوال القرن التاسع عشر ويقوم سفيرها في استنبول بالضغط على الحكومة العثمانية لإصلاح نظام الحكم والإدارة فيها والسعي للتوفيق بينها وبين شعوب البلقان حفاظا على الاستقرار.

أما وضع روسيا بالنسبة للدولة العثمانية فكان أكثر تعقيدا فبعد أن ابتلعت روسيا بسارابيا في ١٨١٢ كما رأينا لم تضع في حساباتها أن تضم أراض عثمانية أخرى رغم الفرص التي أتيحت لها لمد نفوذها هنا وهناك فمثلا كان من الممكن أن تستثمر الحركات القومية بين شعوب البلقان التي كانت تعتبر روسيا أعظم قوة أرثوذكسية وهو شعور كانت روسيا تغذيه كلما سنحت الفرصة. ففي معاهدة كوتشك قينارجي ١٧٧٤ مع الدولة العثمانية نجحت روسيا في أن تضع بذرة لنوع من ادعائها الحماية الدينية للأرثوذكس ولو بشكل ملتبس وغامض. ولم يكن مسيحيو البلقان ينتظرون فقط المساعدة من روسيا بل لقد كانت هناك عناصر مهمة بين الروس أنفسهم انجذبت بشدة لفكرة تقديم المساعدة للحركات القومية في البلقان على أسس أرثوذكسية وسلافية. وهكذا وجدت حكومة روسيا نفسها تحت ضغط استغاثات البلقانيين من جهة وتحت ضغط الرأي العام في الداخل من جهة أخرى للقيام بشيء ما لمواجهة القهر الذي يتعرض له المسيحيون في البلقان والسلافيون بشكل عام.

وفي كل الأحوال كانت روسيا تحت إغراء التدخل في الشئون العثمانية بطريقة أو بأخرى لتحقيق مكانة ممتازة من ناحية ولتوسيع دائرة قوتها ونفوذها من ناحية أخرى، لم تكن تتصور شأن بريطانيا أن ترى قوة أخرى تسيطر على البلقان. وفي هذا الخصوص كانت روسيا تملك عدة أسلحة قوية في التعامل مع الباب العالي في مقدمتها القوة العسكرية الضخمة والحركات القومية في البلقان. غير أن قادة روسيا كانوا يفضلون إتباع السياسة التي تم إقرارها في معاهدة خونكيار اسكله سي في ١٨٣٣ التي تقوم على السيطرة على الدولة العثمانية من الداخل.

أما النمسا فكان موقفها بالنسبة للقوى العظمى التي كانت معنية بشؤون البلقان هو الموقف الأضعف نسبيا فيما يبدو، فباعتبارها إمبراطورية متعددة القوميات فإنها قد تكسب قليلا إذا ما حدث تغيير في أوضاع الممتلكات العثمانية، ومن ناحية أخرى فإن استيلائها على أراض جديدة في البلقان قد يزيد من مشكلات الأقليات القومية التي تحت سيادتها، ومن ناحية ثالثة فإن تأسيس دول مستقلة في البلقان العثماني قد يشجع مختلف المجموعات القومية تحت حكمها على السير في الطريق نفسه. ورغم أن النمسا كانت تتعاون مع

ـوسيا في إطار سياسة توازن القوى إلا أن قادة النمسا كانوا يدركون فـي الوقـت نفسـه مخاطر هذا الطريق إذ لم يكونوا يعتقدون أبدا بإمكانية هزيمة جيوش روسيا إذا ما اندلعت حرب في البلقان بسبب أزمة حقيقية. وعلى هذا وفي إطار تفضيل النمسا لمبـدأ المحافظـة على وضع الدولة العثمانية وممتلكاتها كان عليها أن تتعاون مع بريطانيا التي كانت تخشى مثلها توسع روسيا، وهو تعاون إذا ما تم وضعه في صيغة تحالف فـإن النمسـا سـوف تتحمل الأعباء العسكرية والمخاطر الحقيقية في حالة قيام حرب ضد روسيا علـى حـين سوف تكون الحاجة للبحرية البريطانية منعدمة أو ضئيلة في حالة الحـرب البريـة ضـد روسيا.

أما فرنسا بعد الحروب النابوليونية ورغم مكانتها الهائلة في القرون السـابقة إلا أنهـا كانت أقل نفوذا في الإمبراطورية العثمانية بالقياس للقوى الثلاثة الأخرى (روسيا والنمسـا وبريطانيا). ورغم أن إيديولوجية الثورة الفرنسية لعبت دورا كبيرا في الحركات القوميـة في البلقان إلا إن فرنسا نفسها خلال الفترة من ١٨١٥-١٨٤٨ لم تعـد مركـزا للتهيـيج والإثارة ومع هذا كانت فرنسا في عهد نابليون الثالث تساند الحركات القومية في البلقـان. غير أن فرنسا بدون جيش على المسرح السياسي وأسطول بحري أقل درجة من أسـطول منافستها بريطانيا ترددت في التدخل في صراعات الشرق الأدنى. وفي الوقت نفسه كـان لها أهداف في أجزاء من الإمبراطورية العثمانية .. ففي ١٨٣٠ احتلـت الجزائـر، وازداد نفوذها في مصر، وفي أربعينيات وستينيات القرن التاسع عشر تدخلت في سوريا ولبنـان. ولما كانت ترغب في توسيع إمبراطورياتها في أفريقيا وآسيا فقد كانت تساند عادة تكـوين الدول القومية، وإضعاف الحكومة المركزية، وتعارض أي سياسة قد تـؤدي إلـى انفـراد روسيا أو بريطانيا بالسيطرة وخصوصا في البلقان.

ولما كانت الإمبراطورية العثمانية عاجزة بمفردها عن الدفاع عن نفسها ضـد الـدول الأوربية الطامعة فيها فقد اضطرت لأن تتبنى سياسة للتوازن بين القوى العظمـى حفاظـا على مصالحها عن طريق ضرب تلك القوى بعضها بالبعض الآخر كلما أمكن ذلك. ولكن في القرن التاسع عشر كان واضحا أن الدولة تخسر في هذا الصـراع إذ نراهـا تضـطر لتقديم تنازل إثر تنازل سياسيا واقتصاديا لصالح أوربا. وفي الوقت نفسه كانت الحركـات القومية في البلقان العثماني تحقق تقدما ملحوظا بفضل مساندة إحدى الدول الأوربية أو كل الدول الأوربية مجتمعة. ورغم أن مسيحيي البلقان هم الذين بدأوا الثـورة إلا أن القـوى العظمى هي التي صنعت في النهاية خريطة الدول القوميـة الجديـدة بحـدودها وشـكل حكوماتها. وفي هذا الخصوص كان الزعماء الأوربيون في الإجراءات التي اتخذوها أبعـد ما يكونوا عن الإيثار ونكران الذات إذ وضعوا في اعتبارهم مصالحهم الخاصة والمحافظة

على توازن القوى ، وهي اعتبارات كانت تستخدمها في مختلف مغامراتهـا الاسـتعمارية ولم يكن أمام الإمبراطورية العثمانية بل ودول البلقان الجديدة إلا الخضوع لها.

وهكذا .. وبحلول القرن التاسع عشر كانت الأحوال السائدة في البلقان في صالح تمرد المسيحيين ، ولم يكن باستطاعة الحكومة العثمانية السيطرة علـى النـبلاء المتمـردين أو هزيمة الجيوش الأجنبية. وأثناء اضطراب المواقف تمكنت قيادات عسـكرية قويـة مـن السيطرة على مراكز السلطة المحلية مما ساعد على بلورة تقاليد التمرد. ومن هذا المنـاخ وتلك الظروف انبثقت حركات التمرد عند مسيحيي البلقان. وكانـت ثـورة الصـرب أول الثورات اتصالا بمعنى فشل الحكومة العثمانية في المحافظة على سـلطتها فـي المراكـز المحلية وكذا ضعفها أمام خصومها.

الهوامش

* مصطلح الباب أو الباب العالي كان يطلق على الحكومة العثمانية ويشير إلى المبنى الذي يضم المكاتب الحكومية الرئيسية وكذا الإدارات.

** كانت السلطات العثمانية في البلقان تأخذ كل خمس سنوات تقريبا صبيا من كل أربعة صـبية بين عمر عشر سنوات إلى عشرين سنة من المسيحيين كضريبة رأس خاصة. وهذه الضريبة كانت تعرف بالدفشرمة حيث يتحول الصبي إلى الإسلام ويتم تعليمه وتربيته أفضل تربية في معسـكرات خاصة وبعدها يعين في أعل الوظائف في الإمبراطورية ويبقى آخرون في الفرق الانكشـارية ثـم انتهى هذا النظام في القرن السابع عشر

*** الفلاخيون يتكونون مـن ثلاثـة أقسـام : كوتزوفلاخيـون Kutzovlachs ، وأرومـانيون Arumanians ، وتزنتساريون Tsintsars، وهم شعوب شبه بدوية من أصول رومانية قديمـة كانت تعيش في البلقان وتعمل بالتجارة ورعي الغنم والبقر.

ثــــورة الصـــــرب

كانت باشاوية بلجراد (الصرب) مركزا لأول ثورة ناجحة قامت بها شـعوب البلقــان ضد السلطة العثمانية، وكانت مشكلاتها الإدارية في نهاية القرن الثامن عشر في مختلـف المجالات تعكس مشكلات أنحاء الإمبراطورية تحت حكم السلطان سليم الثالـث. وكانـت الصرب خلال القرن الثامن عشر مسرحا لمعارك متكررة بين النمسا والدولة العثمانية بين أعوام ١٧١٦-١٧١٨، ١٧٣٧-١٧٣٩، ١٧٨٨-١٧٩١ ارتبط خلالها مصـير الصـربيين بمصير أسرة الهابسبورج التي تحكم النمسا ذلك أن تلك المعارك ومـا ارتـبط بهـا مـن فوضى واضطراب دفعت مجموعات كبيرة من الصربيين إلـى الهجـرة إلـى المنـاطق النمساوية في البلقان وخاصة في جنوب المجر. وكانت أكبر هجرة جماعية ضمت حوالي سبعين ألف صربي قد حدثت زمن البطريرك أرسـينيه الثالـث Arsenije عـام ١٦٩٠ جعلت من سرمسكي كارلوفيتش Sermski Karlovci مركزا دينيا وثقافيـا للصـربيين وهو أمر له مغزاه. وعلى هذا بقي الصربيون في مملكة النمسـا فـي ظـروف مواتيـة ساعدتهم أكثر على الاتصال الوثيق بالأحداث التي تقع في بلادهم (الصرب) عـن بعـد. وكان لا بد أن يكون لهم تأثيرا مهما على الحركة القومية وعلى التنميـة الثقافيـة وعلـى إدارة دولة الصرب القومية في القرن التاسع عشر.

والواقع أنه أثناء تلك الحروب كانت حكومة النمسا تباشر فعليا أمـور الصـرب مـن الناحية الإدارية وهو أمر لم يكن محل ترحيب من غالبية الصربيين بسبب نشاط الكنيسـة الكاثوليكية النمساوية في بلادهم وهم (الصربيون) من الأرثـوذكس بصـرف النظـر أن الصرب شأن النمسا تعارض الحكم العثماني. وكانت الكنيسة الكاثوليكية بموافقـة حكومـة النمسا تعمل على تحويل الصربيين إلى الكاثوليكية عكس الدولة العثمانية التي لـم تحـاول عمليا تحويل رعاياها إلى الإسلام. وهكذا لم يكن إحلال لورد إقطاعي مسيحي كـاثوليكي نمساوي محل أحد الأعيان المسلمين أمرا مغريا للصربيين أو هدفا سياسيا يسعون له ذلـك أن الاستقلال كان يمثل الأولوية بالنسبة لهم.

على كل حال .. كانت النتيجة الرئيسية لحالة الحرب على الحدود طوال تلك السنوات أن الصربيين اكتسبوا خبرة القتال فقد اشتركوا في كثير من المعارك كعساكر نظامية فـي جيش النمسا أو في جماعات فدائية غير نظامية، أو في وحدات خاصة بهم وتحـت قيـادة ضباط منهم. وأكثر من هذا أنهم كانوا يتولون وظائف إدارية عليـا فـي بلادهـم أثنـاء

الاحتلال النمساوي لها أكثر مما كانوا يحصلون عليه وهم تحت الحكم العثماني. وكانت الخبرة التي حصلوا عليها من حرب ١٧٨٨-١٧٩١ ذات قيمة إذ التحق كثير منهم في الفرق العسكرية النمساوية غير النظامية حيث تحملوا في الواقع العبء الرئيسي في المعارك. وأثناء تلك الحرب قام كوكا انديلكوفيتش Koca Andjelkovic بثورة لم تنجح عرفت بثورة كوكا. ورغم أن الصربيين لم يجنوا فوائد فورية من اشتراكهم في الأعمال العسكرية وغيرها إلا أنها دربت قادتهم جيدا وجعلتهم يثقون في قدراتهم أكثر وأكثر.

غير أن سنوات تعاون الصربيين مع النمسا كانت مخيبة لآمالهم فقد شعروا أن النمسا لم تفي بوعودها تجاههم، وأن شروط الصلح لم تجلب لبلادهم أية ميزات أو مكاسب. ورغم أن حدود النمسا ظلت أمرا يهم الصربيين بحكم القرب من بلادهم، إلا أن قادة الصرب اتجهوا إلى طلب المساعدة من روسيا التي سارعت بتقديمها عبر الدانوب عندما لم تساندهم النمسا، وفي الوقت نفسه ظلت هجرة اللاجئين من الاضطهاد العثماني تتدفق على النمسا والبلاد التابعة لها.

على كل حال فإن صلح سيستوفا في ١٧٩١ وصلح ياصي في ١٧٩٢ كما سبقت الإشارة أعطيا للسلطان سليم الثالث فترة للتفكير في إصلاح شؤون الإمبراطورية. والحاصل أن رغبته في تحقيق أوضاع سلمية وقانونية تطابقت مع رغبة رعاياه من الصربيين، ذلك أنه بعد فترة الخراب والتدمير التي أحدثتها الحرب كان الصربيون لا يمانعون في قبول استمرار الحكم العثماني في مقابل حصولهم على حقوق الحكم الذاتي وضمان تهدئة الأحوال في الريف. غير أنه لم يكن ممكنا تحقيق الإصلاح المطلوب بمعرفة الحكومة المركزية ذلك أنه بتوقف الحروب وجدت الانكشارية والفرق العسكرية غير النظامية نفسها دون عمل ومن ثم انقلبوا على أهل الريف وأعملوا فيهم الاستغلال وافترسوهم ووقعت القرى في قبضة رجال تلك العصابات الذين حولوا أراضيها إلى مقاطعات خاصة. وانضمت مجموعات أخرى إلى الأعيان الثائرين وإلى عصابات قطاع الطرق وأعملوا السلب والنهب في المسالمين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتحت تلك الظروف اتفقت مصالح الحكومة المركزية ومصالح الرعايا المسيحيين حيث لم يكن أحدهما يقبل تحمل استمرار تلك الأوضاع.

ولقد حاول السلطان سليم الثالث الذي كان مهتما بتلك المشكلات توفيق أوضاع الصربيين وتخفيف سوء الأحوال القائمة فبادر أولا بتعيين رجال للإدارة المحلية لهم صلاحيات التعامل مع الرعايا وقمع العناصر الخارجة على القانون، وثانيا أصدر ثلاثة فرمانات في سنوات ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٦ أعطت الصربيين ما كانوا يتطلعون إليه. ولقد حددت هذه الإجراءات علاقات الصربيين بالحكومة العثمانية، فقد حصلوا على حقوق

واسعة وكثيرة فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي، وأصبح باستطاعتهم جمع ضرائبهم بمعرفتهم، وحمل السلاح، وتكوين ميلشيات، كما تقرر تصحيح عيوب نظام الجفلك. ولقد أصبحت هذه الفرمانات تشكل البرنامج السياسي لزعماء الصرب في السنوات التالية. ولو كان قدر لهذه الفرمانات أن تطبق لكان من المحتمل تأجيل ثورة الصرب القومية.

غير أن السلطان سليم الثالث لم يتمكن هو وأعوانه من تنفيذ ما أصدروه من قرارات وكان هذا من سوء الحظ. وفي السنوات التالية تعاظمت مشكلات الإمبراطورية بشكل كبير، وظلت استانبول مركزا للدسائس التقليدية والمؤامرات، وتكرر نقل المسئولين ذوي الكفاءة الإدارية القادرين على التفاهم مع الرعايا من مواقعهم وحلت محلهم العناصر التي كان الإصلاح يهدد مراكزها أو أولئك الذين أضيرت مشاعرهم الدينية جراء التنازلات التي قدمت للمسيحيين.

ومن ناحية أخرى ظلت المشكلة الرئيسية في باشاوية بلجراد متمثلة في وجود فرق الانكشارية التي قاومت فرمان ١٧٩١ الذي أصدره سليم الثالث بمنع عودتهم إلى هناك. ومما سهل تحديهم للحكومة المركزية نشاط مجموعات صغيرة أخرى متمردة وكذا نشاط بشفان اوغلو كما سبقت الإشارة. وهكذا صنعت الانكشارية قضية مشتركة مع أولئك الذين لا يقبلون سلطة الباب العالي. ولمواجهة القوة العسكرية لتلك المعارضة اضطرت السلطات العثمانية لطلب المساعدة من الصرب. ولقد ارتبطت سياسة العثمانيين في الاعتماد على الصرب مقابل تقديم تنازلات لحاكم بلجراد حاجي مصطفى باشا الذي عرف بـ "أب الصربيين".

في تلك الأثناء كانت أكبر مشكلة تواجه العثمانيين في البلقان هي كيفية السيطرة على بشفان اوغلو، فهو لم يقنع بحكم مناطق بلغارية واسعة النطاق، بل لقد كان يرغب في أن يكون لأصدقائه الانكشارية وضعا راسخا في بلجراد. وعلى هذا قرر السلطان سليم الثالث أن يتصرف بشدة وبحسم خاصة وأن الصربيين حصلوا بدورهم على امتيازات وسمح لهم بتكوين جيش خاص تحت رئاسة قياداتهم فأصبح كل السكان والحال كذلك يحملون السلاح. ولأن التحالف بين القوات العثمانية الرسمية والمسيحيين كان قويا وناجحا تلقى بشفان اوغلو هزائم متكررة حتى اضطر للتقهقر داخل قلعته في فيدين التي ضرب عليها الحصار. لكن الظروف الدولية العامة عرقلت الجهود العثمانية، ففي ١٧٩٨ دخل بونابرت مصر واضطر الباب العالي لتجريد البلقان من القوات العسكرية النظامية لمواجهة الغزو الفرنسي لمصر، وزادت في الوقت نفسه الضغوط على الباب العالي إذ كان من شأن سياسة تسليح المسيحيين ضد المسلمين استمرار جرح كبرياء العناصر المحافظة في الحكم.

كانت مجموعة الظروف الجديدة المتكاتفة تمثل خطرا حقيقيا على مصالح الصرب ولما لم يكن باستطاعة سليم حشد قواته أو القيام بعمل عسكري فقد اضطر لمساومة بشفان اوغلو والعفو عن الانكشارية والسماح لهم بالعودة إلى بلجراد شريطة أن يطيعوا حاجي مصطفى باشا. ولكن بمجرد عودتهم بوضعية قوية عادوا مرة أخرى إلى أساليبهم القديمة إذ سرعان ما تمردوا على حاجي مصطفى وقتلوه فانتقل ميزان القوة إلى الانكشارية وبشفان اوغلو على حساب السلطة المركزية والصرب.

بعد فترة من الصراع والاضطراب كانت فرق الانكشارية خلالها تحارب بعضها بعضا صعد أربعة من ضباط الانكشارية من الصفوف الدنيا إلى قمة القيادة في عام ١٨٠٢. وكان إمساك هؤلاء الضباط بناصية القوة يعني بالنسبة للصربيين انتهاء الحقوق التي نالوها في الحكم الذاتي، ذلك أن الانكشارية عادت ترهب أهالي الريف وتثير الرعب في نفوسهم وتكررت من ثم أحداث الماضي، وفر عدد كبير من الصربيين إلى التلال وانضموا إلى العصابات غير النظامية أو كونوا لأنفسهم عصابات جديدة. وظهرت من جديد وحدات عسكرية صربية في أنحاء البلاد وتركزت المقاومة في التلال ذات الغابات الكثيفة في إقليم سوماديا Sumadija، وهناك استطاع كاراديورديه بتروفيتش Karadjordje Petrovic أحد النبلاء المحليين أن يجمع حوله ثلاثين ألف مسلح بحلول ربيع ١٨٠٤. وتمكن قادة محليون آخرون من تجميع عدد من الرجال في عدة مراكز في أنحاء الباشاوية.

ثم ما لبث الموقف أن فرض هذه العصابات المسلحة على مسرح الحوادث، ففي مطلع ١٨٠٤ واجهت الصربيين حقيقة مؤداها أن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم وإما أن يشهدوا قادتهم وهم يتحطمون تماما. والحاصل أن الانكشارية كانت قد بدأت خلال يناير وفبراير ١٨٠٤ في تنفيذ مذبحة لنبلاء الصرب المسيحيين تم التخطيط لها سلفا بحيث لم ينقضي شهران إلا وتم قتل من ٧٠-١٥٠ نبيلا. وعلى الفور اجتمع حوالي ثلاثمائة من نبلاء الصرب في أوراشاك Orasac في إقليم سوماديا في فبراير واختاروا كاراديورديه بتروفيتش قائدا لهم بهدف تنسيق العمل وتوجيهه. وكان هذا يعني في النهاية أن ثورة الصربيين قد بدأت إذ أصبح لديهم قائد وقضية يحاربون من أجلها.

ولما كان لكاراديورديه دورا غاية في الأهمية في القيام بالثورة وفي بناء أول تنظيم سياسي لدولة الصرب يتعين أن نعطي فكرة موجزة عن تاريخه. والحقيقة أننا لا نعلم إلا القليل عن حياته المبكرة بل إن تاريخ ميلاده غير مؤكد ويحتمل أنه ولد في ١٧٦٨ من أبوين فقيرين اضطرتهما الظروف للتنقل من مكان لآخر بحثا عن الرزق. وقد عمل بطلنا عند عدد من كبار ملاك الأراضي حتى عام ١٧٨٧ حين غادرت أسرته إقليم سوماديا إلى

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب لتاريخ حركة المقاومة الشعبية في بلاد البلقان ضد الحكم العثماني خلال الفترة من أول ثورة قام بها أهالي الصرب ضد الحكم العثماني (١٨٠٤) وحتى هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى وخروجهم من المنطقة (١٩٢٠). وكانت حركة المقاومة تلقى تأييد القوى العظمى آنذاك (انجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا) بهدف التخلص من العثمانيين على اعتبار أنهم يمثلون حكماً إسلاميا للشعوب مسيحية. وعلى هذا اختلط العامل القومي بالعامل الديني في الصراع وأصبح الدين يمثل الشخصية القومية لشعوب البلقان في نضالها من أجل تأكيد خصوصيتها الذاتية.

وفي هذا المنعطف من الصراع تدخلت القوى العظمى لصياغة مستقبل هذه الشعوب كنوع من تأمين حدودها المتاخمة للدولة العثمانية. ثم أصبح إقامة دول مستقلة في تلك المنطقة أكثر إلحاحا بعد قيام ثورة البلاشفة في روسيا (أكتوبر - نوفمبر ١٩١٧) حتى لا تنتشر الشيوعية بسهولة في تلك البلاد، وتهدد من ثم دول غرب أوربا الرأسمالية. ولهذا رأينا الرئيس الأمريكي وودرو ولسون يحرص على أن تتضمن مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في يناير ١٩١٨ مبدأ " حق تقرير المصير " لشعوب البلقان في تحقيق الدولة القومية. ومن هنا وفي إطار تسويات الحرب ظهرت إلى الوجود دول: يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ورومانيا والمجر وبلغاريا في إطار نظم ملكية ومحافظة من شأنها والحال كذلك أن تقوم بدور المصد الأول لتيار الشيوعية إذا ما تسرب إلى المنطقة من باب حماية أوربا الغربية. ورغم هذا الحرص إلا أن جميع هذه الدول الجديدة تحولت فيما بعد إلى الشيوعية خلال فترة وجيزة أثناء الحرب العالمية الثانية.. وتلك قصة أخرى.

*



دار العالم الثالث
٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق / القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
Email: Elguindimohamed@hotmail.com